

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريفا (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكر الوفود مجددا بأن تتكرم بقصر مدة بياناتها على عشر دقائق للمتكلمين باسم بلدانهم، و ١٥ دقيقة للمتكلمين بالنيابة عن عدة وفود أو تجمعات إقليمية.

السيد رستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): استمحو لي بادئ ذي بدئ أن أهنتكم، سيادة الرئيس، على توليكم مهام رئاسة اللجنة. وأهني أيضا سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. وأعرب عن تهنيتنا الصادقة وتقديرنا الخالص لسلفكم ممثل أوغندا السفير ماتيا مولومبا سيماكولا كيوانوكا على الأسلوب الذي أدار به مداولات اللجنة خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

وأشارك سائر الوفود في الإشادة بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد جاياتا دانابالا على ما قدمه من

إسهامات قيمة في الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في ميدان نزع السلاح. ويسعدني أيضا أن أرحب بالسيد نوبوياسو آبي وأن أهنته على تعيينه وكيلا جديدا للأمين العام. وإني على يقين من أن خبرة السيد آبي الواسعة ومهارته الدبلوماسية سوف تساعدانه على مواصلة التقليد الممتاز الذي أرساه السيد دانابالا في قيادة إدارة شؤون نزع السلاح من حيث تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح.

إن عام ٢٠٠٣ ينطوي في الوقت نفسه على أهمية كبرى وعلى خيبة أمل فيما يتعلق بنزع السلاح. ففي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، احتفلنا بالذكرى الخامسة والعشرين للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وجدير بالذكر هنا أن الوثيقة الختامية لتلك الدورة شددت على أن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة إنما يشكل الهدف النهائي لجهود نزع السلاح المتعدد الأطراف. لكننا ما زلنا بعد ٢٥ عاما بعيدين عن إحراز هذا الهدف. ولذا لم يكن هناك ما يدعو إلى الاحتفال في شهر أيار/مايو.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بمجال نزع السلاح يتمثل في إرساء شعور بالثقة المتبادلة. فمسألة نزع السلاح ترتبط ارتباطا دقيقا بمسألة أمن الدول. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان متابعة الجهود المبذولة في سبيل تعزيز تدابير بناء الثقة. ويجب أن تكون الدول قادرة على الثقة بالدول الأخرى. ويمكن تحقيق ذلك في حال تقييد الدول تقييدا تاما بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لترع السلاح التي هي طرف فيها. ويتعين تنفيذ أحكام تلك المعاهدات والاتفاقيات بصورة متوازنة ومنصفة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وليس ثمة مجال للانتقائية أو الازدواجية، فمن شأن ذلك أن يقوض الالتزام العالمي بهذه المعاهدات والاتفاقيات.

لقد اتفقت الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وبقاء حضارتها. واليوم تتفق الدول كافة على أن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، ما زالت تشكل خطرا جسيما على البشرية. وفي حين أن الحجة بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين حجة صحيحة، يجب ألا ننسى أن وجود هذه الأسلحة في المقام الأول خطر يهدد البشرية. وفي هذا الصدد، لا يسع ماليزيا إلا أن تعرب عن تأييدها لرأي الأمين العام بعدم وجود انتشار حميد وانتشار خبيث.

إن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي أيضا بالتزاماتها إزاء تخفيض ترساناتها النووية بشكل ملموس يفضي إلى نزع السلاح النووي. فعدم الانتشار ينطبق أيضا على نزع السلاح النووي، لا على عدم الانتشار النووي وحده. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تبادر الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقبل ذلك، أي في آذار/مارس، شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وشركاؤهما في التحالف حربا على العراق للتخلص من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، بما في ذلك الأسلحة النووية. وقد كشف في الأسبوع الماضي أنه لم يُعثر بعد على أي أسلحة للدمار الشامل في العراق. ولا يزال البحث الانفرادي عن هذه الأسلحة مستمرا، وقد بُدئ نظام التفتيش الذي وضعته الأمم المتحدة. وصرحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأنها قررت الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معلنة أن لديها قدرة نووية. وهذا بالطبع يعرض للخطر الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة المعنية.

وفي عام ٢٠٠٣ أيضا، شهدنا فشل هيئة نزع السلاح في اعتماد تقرير موضوعي عن البندين اللذين تمت مناقشتهم بعد أربع سنوات من المداولات. وقد انتهت أعمال اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح دون أي نتائج. وما زال الغموض يكتنف برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. ويساور وفدي شعور مثبط للهمة إزاء هذه التطورات. لكننا لم نفقد الأمل بالكامل.

لقد أورد الأمين العام وصفا حيا لحالة جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف في تقريره A/58/1 عن أعمال المنظمة. وأعلن أن مجموعة القواعد القانونية المتعددة الأطراف لترع السلاح قد تعرضت لتآكل تدريجي نتيجة لضعف الالتزام الدولي. وإني متأكد من أن العديد من الوفود يوافق على هذا الرأي.

ويساور وفدي شعور بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح. ولا بد من تصحيح هذا الوضع. وتعتقد ماليزيا أن العنصر الأساسي في التقدم في

فتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بشرعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها.

ولا يمكن صون السلم والأمن الدوليين صونا كاملا من دون تحقيق تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح. ويملك المجتمع الدولي بالفعل ما يلزم من أدوات لدفع عملية نزع السلاح إلى الأمام. فالمطلوب تعزيز الهياكل القانونية القائمة، والدعم الكامل من الإرادة السياسية للدول. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد مجددا على النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل إبداء مزيد من الإرادة السياسية. فمن دون هذه الإرادة لا يمكن التوصل إلى حل حقيقي للمسائل الدولية لترع السلاح. وهذا عنصر هام شددت عليه الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح بوصفه عاملا حاسما في تحقيق تدابير فعلية لترع السلاح. ولعله آن الأوان لكسي نعود جميعا من حيث بدأنا ونغير مسارنا باتجاه الهدف المشترك المتمثل في تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

ومن المهم تهيئة الظروف المؤاتية للمضي في دفع عملية نزع السلاح على الصعيد العالمي إلى الأمام. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول كافة أن تتقيد بدقة بأحكام الميثاق. فأى إجراء يتجاهل أحكام الميثاق ولا يمثل لمبادئ القانون الدولي ينعكس بصورة سلبية على جهود نزع السلاح الحادة والحقيقية. وفي هذا الصدد، تشدد ماليزيا على الأهمية الحيوية للتعددية ولإيجاد حلول تتفق عليها الأطراف كافة في معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

لقد كان تنشيط الجمعية العامة أحد المواضيع المركزية للمناقشة العامة التي جرت في الجمعية العامة على مدى الأسبوعين الفاتتين. وينبغي إشراك اللجنة الأولى في هذه العملية بوصفها إحدى اللجان الرئيسية للجمعية العامة. وإننا على علم باعتزام رئيس الجمعية العامة تخصيص

لقد قيل إن وجه الضعف الأساسي للنظم الرئيسية لأسلحة الدمار الشامل يكمن في الافتقار إلى آليات للتحقق والإنفاذ. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لها آلياتها الخاصة للتحقق المتمثلة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل آلية التحقق مما إذا كانت الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار تمتثل للمادة الثالثة من المعاهدة. والمطلوب هو توفر الإرادة السياسية الكفيلة بتمكين هذه الآليات من العمل على نحو منصف ومتوازن وغير تمييزي يأخذ في الاعتبار مصالح الجهات المعنية كافة.

وتؤمن ماليزيا بأن تقيد الدول الأطراف التام بجميع أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لترع السلاح يشكل النهج المستدام الوحيد لنزع السلاح المتعدد الأطراف. ونحن متفقون على أن ثمة حاجة إلى تعزيز آليات التحقق والإنفاذ المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. ولا شك في أن تحقيق ذلك ممكن من خلال تعزيز هذه الأنظمة، دون اللجوء إلى أي وسائل أخرى. وأي مقترحات يجري طرحها خارج هذه الأنظمة القانونية المعمول بها، وخصوصا من خلال جهاز سياسي كمجلس الأمن، قد ينتج عنها تفكك هذه الأنظمة على نحو يعود بعواقب وخيمة علينا جميعا.

وماليزيا ملتزمة بالترويج لترع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سوف ننفذ التزاماتنا بوصفنا دولة غير حائزة لأسلحة نووية وطرفا في معاهدة الأسلحة النووية. وسوف نواصل العمل مع نظرائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تحقيق مطمحنا في قبول إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وسوف نواصل تقديم الدعم من أجل الترويج لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء أخرى من العالم، وخصوصا في الشرق الأوسط. وسوف تواصل ماليزيا أيضا العمل مع سائر البلدان التي تشاطرها الرأي من أجل متابعة قرار الجمعية العامة بشأن

سنوات من الانحراف المخيب للآمال وابتعادا مطردا عن الواقع. ولا يزال العديد من الأمم، في سعيه إلى مواجهة تحديات اليوم، مستمرا في الاعتماد على الآلية التي صدقت عليها قبل ربع قرن من الآن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، دون أي اعتبار لكيفية تأقلم هذه الآلية مع الأخطار الجديدة والمستجدة.

كذلك ، أفضى التوجه القديم إلى طرق مسدودة ومآزق غدت اعتيادية في بعض المحافل المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. وقد غدا شبه متعذر التطرق إلى أي مسألة من مسائل تحديد الأسلحة أو نزع السلاح دون مواجهة مطالبات بأن تعالج على قدم المساواة وفي الوقت نفسه مواضيع أخرى غير ذات صلة. بيد أن مؤتمر نزع السلاح أبدى مؤخرا مؤشرات على إمكانية إزالة الجمود الذي عطل برنامج عمله. وإننا نشعر بالتفاؤل إزاء هذا التطور ونعكف حاليا على النظر في انعكاساته. وبديهي أن العجز الذي أصيب به نشاط المؤتمر على مدى سبعة أعوام أدى إلى الإضرار بسمعته.

يرى البعض أن الهدف من توافق الآراء يتمثل في كفالة أن يكون لجميع المقترحات نفس الوزن أو اعتبارها مقبولة على قدم المساواة. إن هذا النوع من التفكير قد أثبت مرارا وتكرارا خلال الحرب الباردة وما بعدها أنه يشكل وصفا للعجز والفشل، لأن المواضيع التي لا تتمتع بالتوافق لا يجدر بها، بل ولا يمكن لها، أن تحظى بمكانة متساوية، ناهيك من أن تحظى بالأولوية، على المواضيع المتمتعة بذلك. ونجد أن العديد من المسائل لا تُعالج في أغلب الأحيان إلا بصورة سطحية، كما يجري في هذه اللجنة، أو أنها تمحل إهمالا كلياً. وفي حين أن من اللائق معالجة جميع المسائل التي تهم الدول الأعضاء، علينا أن نركز اهتمامنا بوجه خاص على المسائل التي يمكن أن تحظى بتوافق الآراء الآن. فبهذا

ما لا يقل عن نصف جلسة لمعالجة هذا الموضوع. ويؤيد وفدي ذلك. بيد أننا نرغب في أن نؤكد على ضرورة تناول هذه المسألة بطريقة كُلية. وينبغي النظر إليها نظرة شاملة في سياق تنشيط الجمعية العامة. ويجب ألا تعالج بصورة تستثني اللجنة الأولى. وماليزيا تعتقد أن أجمع إطار لمعالجة هذه المسألة يتمثل في الفريق العامل المعني بالجلسات العامة الذي يرأسه رئيس الجمعية العامة، عندما يكون الوقت مناسباً لذلك.

السيد ريدميكر (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): اسمحو لي بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، باسم وفد الولايات المتحدة، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإني على ثقة بأن تجربتكم الواسعة ستكون ذخراً لأعمال اللجنة، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم في الاضطلاع بواجباتكم. كما أنني أقدم تهنيتي إلى سائر أعضاء المكتب.

أود اليوم أن أشاطر اللجنة إيماني بأن بإمكانها بل ومن واجبها أن تعيد تشكيل نفسها بحيث تصبح جهازاً متعدد الأطراف فعالاً ذا صلة بواقع التهديدات الأمنية التي نواجهها اليوم وفي المستقبل، جهازاً بإمكانه أن يعمل بشكل ملموس على تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، علينا أن نكون مستعدين لاتخاذ بعض الخيارات الصعبة المتعلقة بمجدول أعمالنا وبأسلوب إدارتنا لهذه الأعمال.

إننا نلتقي عند منعطف هام بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة. ففي أحد الاتجاهات، يوجد تفكير حقبة الحرب الباردة الذي شلّ أي فرصة لتحقيق تقدم فعلي وعملي في هذا الميدان لفترة طويلة. وفي هذا الزمن المحفوف بالأخطار، لا يزال العديد من الأمم يسترشد بإحداثيات الماضي التي عفا عليها الزمن. وكانت النتيجة

المسعى المهادف إلى زيادة ميزانية هذه الوكالة، ونواصل التبرع بسخاء لها. وقد وقعت الولايات المتحدة على البروتوكول الإضافي لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعرض الرئيس بوش البروتوكول على مجلس الشيوخ العام الفائت، وإننا نتطلع إلى أن ينظر مجلس الشيوخ رسمياً في هذا البروتوكول. ونحث سائر البلدان على إبرام بروتوكول إضافي في أقرب فرصة ممكنة.

وإننا نواصل أيضاً الوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. فقد فككت الولايات المتحدة ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ سلاح نووي منذ انتهاء الحرب الباردة. كما أزلنا ما يربو على ١٢ نوعاً مختلفاً من الرؤوس الحربية. وخفضنا عدد الأسلحة النووية بنسبة ٦٠ في المائة، بما في ذلك ٨٠ في المائة من أسلحتنا النووية التكتيكية. ومع دخول معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا - والمعروفة بمعاهدة موسكو - حيز النفاذ، سوف نعمل على خفض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة لأغراض العمليات مجدداً بما يوازي الثلثين، لتصبح ما بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ بحلول عام ٢٠١٢. وهذا يمثل أكبر نسبة تخفيض في القوات النووية نصت عليه معاهدة تحديد الأسلحة. وسوف نكون بعد عقدين من الآن قد أزلنا أو أوقفنا تشغيل ثلاثة أرباع ترسانتنا النووية الاستراتيجية.

كذلك، سوف تتخلص الولايات المتحدة وروسيا مما يزيد على ٧٠٠ طن من المواد الانشطارية الفائضة بحيث لا تعود تستعمل في الأسلحة النووية، مما يساهم في تعذر ارتكاس التخفيضات النووية.

فضلاً عن ذلك، ما زالت الولايات المتحدة متقيدة بقرارها الحالي بتجميد اختبارات التفجيرات النووية. بيد أن

الشكل يمكننا أن نرتقي بصورة تدريجية وببناء نحو تحقيق أهدافنا المشتركة بصورة كاملة.

إن هذين العاملين - تفكير الحرب الباردة وربط البنود المتوافق عليها بالبنود غير المتوافق عليها - قد ساهما في فشل هيئة نزع السلاح الربيع الماضي، عندما عجزنا، بعد ثلاث سنوات من العمل، عن التوصل إلى توافق بشأن أي من بندي جدول الأعمال المطروحين للنظر. ويشكل هذان العاملان أيضاً السببين الرئيسيين في الجمود الذي أعاق مؤتمر نزع السلاح طيلة سنوات عديدة. والسؤال المطروح اليوم أكثر من أي وقت مضى، في ظل مواجهتنا معا للعديد من التحديات الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، هو ما إذا كان لا يزال بوسع الأمم المتحدة والآلية الدولية لترع السلاح أن تساهما بأي شكل من الأشكال أم أنهما ستتخلفان عن الركب. وإن علينا أن نعمل من أجل كفالة أن تسلك اللجنة الطريق غير المطروق وأن تصبح من جديد محفلاً متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.

إن الولايات المتحدة لا تؤمن بالتعددية كغاية في حد ذاتها. فمنظومة الأمم المتحدة نفسها، في نهاية المطاف، صنعتها حكومات ذات سيادة لأغراض محددة ومعرفة ومرسومة. ولكن الولايات المتحدة ملتزمة بالتعددية الفعالة التي تستهدف استهدافاً ملائماً ما نواجهه اليوم من أخطار أمنية، وتساهم بأساليب حقيقية في تعزيز الأمن الدولي بمعزل عن الارتباطات السياسية أو رموز الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن. واسمحوا لي هنا أن أذكر بعض الأمثلة على التزام أمريكا المتواصل بالتعددية الفعلية في ميدان الحد من الأسلحة وعدم انتشارها.

إن الولايات المتحدة تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد قدنا نحن

الدول الأعضاء الأخرى في سعيها إلى الوفاء بالتزاماتها الوطنية المتعلقة بالتنفيذ.

وشاركت الولايات المتحدة بنشاط في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية التي عقدت في عام ٢٠٠٣. واختتم الفريق أعماله مؤخرا بتقديم توصية للمرة الأولى منذ تأسيس السجل في عام ١٩٩٨، تقضي بإجراء تعديلات جوهرية على فئات السجل المعمول بها حاليا. وتم توسيع السجل ليشمل نظم الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والمدفعية التي يتراوح عيارها بين ٧٥ ملم و ١٠٠ ملم. وسوف تؤدي هذه التغييرات إلى زيادة أهمية السجل في معالجة مسائل السلم والأمن الدوليين، ولا سيما الأخطار المترتبة على الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد سررنا بالغ السرور لتركيز مناقشات الفريق على ضرورة ضمان بقاء السجل وثيق الصلة بشواغلنا الأمنية الراهنة. كما سررنا لتمكن الفريق من مواجهة هذا التحدي.

وتؤدي الولايات المتحدة أيضا دورا قياديا في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لإخضاع الألغام البرية المضادة للمركبات لنفس القيود التي تخضع لها الألغام البرية المضادة للأفراد والمدرجة في بروتوكول الألغام المعدل الملحق باتفاقية الألغام المضادة للأفراد.

ويسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد معالجة جديدة للمشاكل التي تواجهها جميعا في ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى المتعدد الأطراف. وقد تكلم الرئيس بوش عن هذه الشواغل حين خاطب الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وفي حين يجري إحراز تقدم من خلال التعاون بين دول مسؤولة، تقوم دول أخرى بتخريب هذا الجهد برفضها الوفاء بالتزاماتها الدولية. وتعتقد الولايات

الولايات المتحدة لا تؤيد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولم تدخل طرفا فيها.

وقد قادت الولايات المتحدة جهودا من أجل السعي إلى إيجاد نهج بديلة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأسفرت هذه الجهود عن الاتفاق على برنامج عمل في مؤتمر الاستعراض المستأنف في عام ٢٠٠٢ الذي نص على عقد اجتماعات سنوية للدول الأطراف وأفرقة الخبراء. وقد اختتم الاجتماع الافتتاحي للخبراء أعماله في نهاية آب/أغسطس. والتحضيرات جارية من أجل عقد الاجتماع السنوي للدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي رأينا، إن تبادل المعلومات الذي تم بين الخبراء بشأن تنفيذ البلدان لالتزاماتها والأمن البيولوجي ينطوي على أهمية كبيرة. ونحن نتطلع إلى انعقاد اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ونرحب بالجهود التي تبذلها هذه الأخيرة في الوفاء بمسؤولياتها القطرية تنفيذا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيزها لها.

وتؤدي الولايات المتحدة أيضا دورا بالغ الفعالية في الجهود المبذولة من أجل ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل النهوض بالمنظمة الدولية المعنية بالتحقق، ألا وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد سرتنا النتائج الإيجابية التي خرج بها المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي عقد في أيار/مايو الماضي وعزز من أهمية الاتفاقية والامتثال لها، وأصدر تكليفا بإجراء عدة خطط عمل هامة لتعزيز التنفيذ، وهي خطط يجري إعدادها حاليا. وقد تبرعنا العام الفائت بمبلغ سخي لتمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من القيام بأنشطة هامة في مجال التحقق والمساعدة على التنفيذ. ونحن نقوم أيضا بنشاط هام في تشاطر تجاربنا وخبراتنا، عند الطلب، مع

الوكالة على دعم عمليات التفتيش الدقيقة التي تعالج العديد من المسائل الخطيرة العالقة فيما يتصل بنطاق وطبيعة أنشطة إيران النووية السرية. وإن مجموعة الأدلة الكثيرة التي أوردتها تقريراً المدير العام للوكالة ضد إيران تفضي إلى استنتاج لا لبس فيه بأن إيران في حالة انتهاك لاتفاق الضمانات وتسعى جاهدة إلى إخفاء هذا النمط السري لعدم الامتثال. وفي أيلول/سبتمبر، أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس محافظي الوكالة الذي منح إيران فرصة أخيرة لتصحيح سلوكها قبل إبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم امتثالها. وقد وجد مجلس المحافظين أن من الأهمية الأساسية والمُلحة أن تبادر إيران بحلول نهاية هذا الشهر إلى تصحيح أوجه قصورها والتعاون بالكامل مع الوكالة. ولا يشكّن أحد في أن الحالات الصعبة مثل حالي كوريا الشمالية وإيران هي التي تحدد في نهاية المطاف درجة بقاء نظام التعددية صالحة لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه القرن الحادي والعشرين.

والخطر العظيم الآخر الذي يهدد السلم العالمي ويستلزم اهتماماً وتحركاً دوليين اليوم هو الذي يمثله الإرهابيون والجهات الفاعلة بخلاف الدول ممن يسعون إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الدول التي ترعى هذا الإرهاب. ومن المؤسف، كما علمتنا التجربة مؤخراً، أنه لا توجد دولة متمدنة بمنأى عن همجية الإرهاب. وينبغي الافتراض بأن من يوجه هجمات ضد المدنيين الأبرياء بأسلحة تقليدية مستعد بالقدر نفسه لارتكاب فظاعات بأسلحة الدمار الشامل، وهو احتمال يحدو الولايات المتحدة إلى الاقتناع بأن التصدي لهذه المشكلة يجب أن يجري على كل جبهة من الجبهات بما يؤدي إلى التغلب عليها بصورة فعالة يؤمل في أن تكون متعددة الأطراف. وفي رأينا أنه ليس لدى المجتمع الدولي وقت يضيعه أو أي هامش لخطأ يُرتكب في هذا المسعى.

المتحدة أن عدم الامتثال لأنظمة المعاهدات القائمة في مجالي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، أو عدم تنفيذ تلك الأنظمة تنفيذاً كافياً، يشكل أحد الأخطار الأساسية التي ينبغي للجنة أن تواجهها اليوم. لهذا السبب، تقدم الولايات المتحدة قراراً يصدر كل سنتين بشأن الامتثال، وقد سرنا أن قرار السنة الفائتة - وهو القرار ٨٦/٥٧ - قد اتخذ بتوافق الآراء. ونأمل أن يكون هذا القرار بمثابة معلم ينير السبيل أمام الدول كافة. وأود أن أكرر ما قلته في أيار/مايو الفائت خلال المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أن حكومتي "تؤمن بالامتثال لا بالرضا عن النفس". وإلّا مسؤولية جماعية تستلزم من كل من الدول أن تفي بالتزاماتها في مجال الامتثال، وكذلك أن تعمل على ضمان أن تمتثل جميع الأطراف الأخرى بالتزاماتها. وإننا نناشد جميع الأطراف في معاهدات عدم الانتشار والحد من الأسلحة ألا تحترم التزاماتها فحسب، بل وأن تسائل الأطراف الأخرى عن احترام هذه الالتزامات.

وقد أعربت الولايات المتحدة في المحافل ذات الصلة، من قبيل المؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والمؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية واللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، وكذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عما يساورها من شواغل إزاء عدم امتثال بعض الدول التي سمتها بأسمائها. وفي إطار الجهد الذي نبذله في سبيل الإصرار على الامتثال الكامل للاتفاقات ذات الصلة المتعلقة بالحد من الأسلحة وعدم الانتشار، دأبنا على حث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء بشأن الإحالة التي قدمها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير الماضي فيما يتعلق بانتهاك كوريا الشمالية لمعاهدة عدم الانتشار، وأصبنا بخيبة أمل لإخفاق المجلس في اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة. وإننا نعمل أيضاً مع أعضاء آخرين في مجلس محافظي

إعادة التأكيد عليها سنوياً، لكن عدداً أكبر بكثير منها لا يضيف أي قيمة تذكر عند عرضه سنوياً. إننا بحاجة إلى إجراء بحث متأن للقرارات التي تتخذها اللجنة كل عام ونسأل أنفسنا عما إذا كان هناك مبرر للنظر سنوياً في كل من هذه القرارات، وذلك تفادياً لإغراق رسالتنا في بحر من التكرار غير اللازم.

وإذا تنظر اللجنة في السبل التي تمكنها من المساهمة بصورة أكثر جوهرية في الجهود الدولية لترفع السلاح، فإننا نحتاج إلى ضمان أن تضيف أي جهود نسعى من أجل تحقيقها داخل اللجنة قيمة على العمل الهام الذي ينتظر المحافل الأخرى سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، لا أن تنتقص من قيمة ذلك العمل أو تكرره. وإننا نؤمن بأن من شأن تخفيف عبء العمل السنوي أن يتيح للجنة الأولى أن تتصدى بشكل أفضل للأخطار الحالية التي تهدد الأمن، من قبيل تلك الناجمة عن عدم الامتثال لأنظمة المعاهدات المعمول بها حالياً. ويعتزم وفدنا مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل خلال الأسابيع المقبلة.

وسوف تنظر الولايات المتحدة عن كثب وباهتمام شديد في مناقشات ونتائج دورة اللجنة الأولى لهذا العام. وندعو جميع الأعضاء إلى الدخول مع وفدنا في مناقشات بشأن كيفية تحسين كفاءة اللجنة وفعاليتها. ويرى وفدنا من واجبه أن يعلن بكل صراحة أن حكومتنا لا تنظر باستحسان إلى مرور سنة أخرى من المناقشة التي لا تفضي إلى أي هدف ومن تأكيد اللجنة تكراراً بصورة آلية لنفس القرارات المستهلكة والانقسامية التي صدرت في السنوات السابقة. وهذا الكسل في التحرك يمكن أن يؤدي إلى تغيير في النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة إزاء اللجنة وأن يساهم في حصول تغيرات في توجه الأمم المتحدة في مؤتمر نزع السلاح أو في هيئة نزع السلاح. أما إذا أفلحنا جماعياً في وضع اللجنة الأولى على طريق الاستعداد والقدرة على مجابهة

إن اللجنة الأولى تنظر فيما يزيد على ٥٠ مشروع قرار ومقرر كل عام. ومعظم مشاريع القرارات هذه بدأت قبل عقود وهي تتكرر عاماً بعد عام دون تغيير يذكر أو دون أي تغيير جوهري. ونتيجة لذلك، غدا معظم العمل الذي تقوم به اللجنة متكرراً وتتناقص صلتها بالواقع بالنظر إلى التغيرات الحاصلة في البيئة الأمنية الدولية. كذلك، فإن هذا التكرار الآلي يثقل كاهل جدول أعمال اللجنة ويعوق، في رأينا، قدرتها على التركيز على أكثر المشاكل الملحة التي تواجهها اليوم. وقد شعرت الولايات المتحدة بالاغتراب للردود الإيجابية بصورة غالبية التي وردت من الحكومات على الورقة الغفل التي قدمناها هذا الصيف بشأن ضرورة زيادة فعالية المحافل المتعددة الأطراف المعنية بالحد من الأسلحة، مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وبإمكان اللجنة أن تتخذ هذا العام إجراءات توفر أدلة للجميع على مدى التزام الدول الأعضاء التزاماً حقيقياً بالنظام المتعدد الأطراف للتحديد الفعلي للأسلحة.

لقد بُذل على مدى الأعوام عدد من الجهود من أجل تحسين عمل اللجنة الأولى، لكن هذه الجهود جميعها انهارت على نفس عقبات فكر الحرب الباردة وربط الأمور بمسائل ليس عليها توافق تربك النظام المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة بوجه عام. إن الحقبة الخطيرة التي نعيشها حالياً تتطلب منا أن نعلو فوق مستوى المشروطيات والاهتمامات الضيقة بأن نلقي نظرة نزيهة على كيفية إصلاح عمل اللجنة. علينا أن نفسح المجال أمام الحكم على المقترحات استناداً إلى ما تنطوي عليه من قيمة لا إلى كيفية تأثيرها على مسائل غير ذات صلة بالموضوع.

ويتمثل أحد أكثر الإصلاحات المبشرة التي اقترحتها الحكومات في تبسيط عمل اللجنة بتوزيع نظرها في مجموعات بنود جدول الأعمال مناوبة مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات. وهناك بعض القرارات التي تستحق

الأسلحة والجرائم العابرة للحدود والأوبئة ازديادا سريعا، بحيث أخذت تشكل أكبر تحدٍّ للأمن العالمي.

ومواجهة التحديات المستجدة واغتنام الفرص الجديدة وتهيئة قرن جديد ينعم بالسلم والعدل والديمقراطية والرخاء تمثل مهمة مشتركة يتحمل عبئها المجتمع الدولي بأسره.

أولا، علينا أن نسعى إلى غرس مفهوم ضمان الأمن من خلال التعاون. فأمّن جميع الدول في عالم اليوم مرهون بتكافلها. إذ من دون التعاون الدولي لا يمكن لأي دولة من الدول أن تصون أمنها بمفردها. والقوة لا تستطيع أن تكسب السلام.

ثانيا، ينبغي لنا أن نحترم التنوع وأن ننادي بالتسامح، بما يحقق الديمقراطية في العلاقات الدولية. والعولمة ينبغي أن تكون عملية يتعلم ويستفيد في إطارها كل بلد من البلدان من الآخر. ولا ينبغي أن تتمثل هذه العملية في فرض معيار واحد على الجميع. إذ ليس من مصلحة المجتمع الدولي المشتركة تصنيف بعض البلدان في خانة معينة واستبعادها من النظام الدولي.

ثالثا، ينبغي لنا أن نصون النظام القانوني الدولي ونروج لسيادة القانون في العلاقات الدولية. فعلى مر السنين، أرسى المجتمع البشري نظاما قانونيا دوليا كاملا يستند إلى مبادئ السيادة والحل السلمي للمنازعات الدولية والدفاع المشروع عن النفس. ويشمل هذا النظام أيضا سلسلة من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. وقد أدى هذا النظام دورا هاما في صون السلم والأمن الدوليين ووفر المدى اللازم من القدرة على التنبؤ بتطور الحالة الأمنية الدولية. وإن تقويض هذا النظام القانوني سوف يؤدي إلى تعريض استقرار

التهديدات التي نواجهها اليوم، فإن النتائج التي سوف يرحب العالم أجمع بها لن تقتصر على زيادة فعالية نظام التعددية، بل ستشمل تعزيز السلم والأمن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد هو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. ولا شك في أنكم بفضل خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية الممتازة ستديرون أعمال هذه الدورة بكل نجاح. وبإمكانكم وسائر أعضاء المكتب أن تطمئنوا إلى أن الوفد الصيني سيقدم لكم كامل التعاون والدعم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم شكري الخالص للممثل الدائم السابق لأوغندا لدى الأمم المتحدة السيد سيماكولا كيوانوكا على ما اضطلع به من عمل ممتاز بوصفه رئيسا للدورة الأخيرة، كما أود أن أشكر الوكيل السابق للأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد دانابالا على مساهمته في قضية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأرحب بالسيد نوبوياسو آبي الذي تسلم مهام هذا المنصب.

إن نمو العولمة يؤدي إلى تعاظم أوجه التبادل والتكامل فيما بين البلدان والثقافات، وإلى تعميق أوجه التكافل الأمني بين البلدان. وإننا نعيش حقبة جديدة لم تعد فيها الخسائر أو الأرباح وفقا على بلد بعينه.

لقد شهدت البيئة الأمنية الدولية تغيرات عميقة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والتهديدات الأمنية آخذة في التزايد، كما زاد انعدام الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ بشكل كبير. ومن جهة أخرى، ما زالت المشاكل الأمنية التقليدية الناجمة عن النزاع على الأرض والموارد والانتماء الإثني والمصالح بلا حلول. ومن جهة أخرى، ازدادت المشاكل الأمنية غير التقليدية من قبيل الإرهاب وانتشار

ثالثاً، ينبغي القضاء على التمييز والازدواجية ضماناً لمشاركة وتعاون جميع أعضاء المجتمع الدولي دون استثناء. ونحن نعارض أي جزاءات تتخذ دون مبرر بذريعة منع الانتشار.

رابعاً، ينبغي ضمان الحق المشروع لجميع البلدان في استخدام العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية.

لقد دأبت الصين على الدعوة بحزم إلى عدم نشر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وانضمت الصين إلى جميع الصكوك القانونية الدولية المتصلة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل كما دأبت على تعزيز نظام عدم الانتشار الخاص بها. كذلك، سنت الصين سلسلة من القوانين والقواعد، وأرست آلية كاملة لمراقبة الصادرات تشمل التكنولوجيات والمواد الحساسة في المجالات النووية والبيولوجية والكيميائية ومجال القذائف. وقد تم إدراج تدابير من قبيل جهة الاستعمال النهائي ونظام شهادات المستعمل النهائي، ونظام التراخيص، وقائمة المراقبة ومبدأ الضبط الشامل إدراجاً كاملاً في آلية الصين لمراقبة الصادرات، تمشياً مع الممارسة الدولية المتبعة. كذلك وضعت تدابير جنائية ضد منتهكي هذه القوانين والقواعد. والصين ماضية في تعزيز تدابيرها المتعلقة بمراقبة الصادرات في ضوء ظروفها القطرية. ونحن مستعدون للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى والمضي في تحسين آلية عدم الانتشار الخاصة بنا في مجال مراقبة الصادرات.

وفي ظل الظروف الحالية، يتسم تقليل دور الأسلحة النووية في الشؤون السياسية والعسكرية الدولية بأهمية كبرى. وفي هذا الصدد، على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة لا يمكنها التنصل عنها. فمما يتناقض مع اتجاه العصر العمل على خفض عتبة الحرب النووية عن طريق استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية تكون أسهل

العلاقات الدولية للخطر. ولن يستفيد من هذه النتيجة سوى الإرهابيين والمتطرفين.

رابعاً، ينبغي لنا أن نعمل بنشاط على تعزيز التعددية وإفساح المجال أمام الأمم المتحدة لتلعب دورها الرائد بالكامل. ففي الوقت الحالي، تتضاءل العوامل الجيوسياسية فيما تتصاعد التحديات الأمنية غير التقليدية وتتسع المصالح المشتركة بين الأمم. وقد وفرت هذه التطورات للأمم المتحدة فرصة تاريخية لتحقيق إمكاناتها بالكامل. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر أهمية في هذا الاتجاه بل وينبغي لها القيام بهذا الدور.

لقد أصبح النظام الدولي لعدم الانتشار خلال عقود من النشوء والتطور جزءاً بالغ الأهمية من الهيكل الأمني العالمي. وأصبح عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل قاعدة دولية مقبولة من معظم البلدان. وقد أدى تنامي خطر الإرهاب الدولي إلى زيادة تعزيز هذا التوافق الدولي. ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تنطوي على تعقيدات بالغة. ولحل هذه المشكلة حلاً سليماً، ينبغي أولاً وقبل كل شيء تهيئة بيئة دولية أفضل تعزز أهداف عدم الانتشار، كما ينبغي معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لكل دولة ذات سيادة واحترامها. وهذا سوف يساعد على إزالة الأسباب الجذرية التي تحدد بيع الدول إلى السعي إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً، ينبغي الدعوة إلى إيجاد حلول سلمية عن طريق الجهود السياسية والدبلوماسية. فالغرض من عدم الانتشار يتمثل في صون السلم والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وإن اللجوء إلى وسائل غير سلمية لمواجهة الانتشار ليس من شأنه أن يؤدي إلى نفس منطق عدم الانتشار نفسه فحسب، بل وإلى الخروج بنتائج عكسية.

العلمية. فالفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية جمعاء. إن منع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعسكرته مهمة ملحة تواجه المجتمع الدولي. فعلى مدى سنوات، اتخذت الجمعية العامة طائفة من القرارات التي تدعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير لمنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نناشد جميع الدول مواصلة إيلاء أهمية كبرى لهذه المسألة والشروع في اتخاذ إجراءات جوهرية بشأنها، وفق ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بغرض المحافظة على السلم والهدوء في الفضاء الخارجي.

إن المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي عقد في وقت سابق من هذا العام كان اجتماعاً هاماً بل وخطوة في اتجاه التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية. وفي ٤ آب/أغسطس من هذا العام، أدى تسرب أسلحة كيميائية يابانية مخلفة إلى مقتل شخص واحد وجرح ٤٣ آخرين في مدينة تشيتشيهاثر في مقاطعة هيلونغجيانغ الصينية. ويبين هذا الحدث المأساوي مرة أخرى الطابع الهام والملح للعمل بصورة مبكرة وكاملة على إزالة الأسلحة الكيميائية اليابانية المخلفة من الأراضي الصينية. ونأمل أن تبادر اليابان بصدق إلى تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن تكثف من جهودها لمباشرة عملية التدمير بما يساهم في أقرب وقت ممكن في إزالة هذا الخطر الذي طال تهديده حياة الشعب الصيني.

إن اجتماعات الخبراء والاجتماعات السنوية للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية توفر محافل هامة لاستكشاف التدابير الفعالة لتنفيذ الاتفاقية. وتؤيد الصين العملية المتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي مستعدة للمساهمة في تنفيذها بفعالية.

استعمالاً في المعارك الحقيقية، ورفض التعهد بصورة ملزمة قانوناً بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو حتى بعدم إدراج البلدان الأخرى كأهداف لأي هجوم نووي.

إن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في اتجاه إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ومع أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، غدت المبادئ والأهداف المنصوص عليها فيها من القواعد الدولية الهامة. والصين تؤيد هذه المعاهدة وتعلن معارضتها الصارمة لأي تجارب نووية يجريها بلد من البلدان تحت أي ذريعة. وتدرك الصين أيضاً مسؤوليتها الخاصة في الترويج لدخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. وفيما تتقيد الحكومة الصينية بتجميد الاختبارات النووية، فإنها ستواصل تشجيع عملية التصديق في الهيئة التشريعية الصينية.

ونأمل أن يساهم إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وتؤيد الصين التفاوض بشأن هذه المعاهدة وإبرامها في وقت مبكر.

وفي ٧ آب/أغسطس من هذا العام، برهنت الصين مرة أخرى على موقفها البناء إزاء عمل مؤتمر نزع السلاح بقبولها مؤتمر السفراء الخمسة. ونأمل أن ترد الأطراف المعنية الأخرى بالإيجاب بما يسهل الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن في مؤتمر نزع السلاح يعزز من قوة المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لترع السلاح.

وفي السنوات الأخيرة، مع التطور السريع لتكنولوجيات الفضاء، غدا المجتمع البشري يعتمد بشكل متزايد على الفضاء الخارجي. إذ يرتبط الفضاء الخارجي ارتباطاً عضوياً بحياتنا اليومية وبأنشطتنا الاقتصادية وأبحاثنا

ومنحت كمية كبيرة من معدات الكشف عن الألغام وإزالتها للبلدان المتضررة من الألغام. علاوة على ذلك، أرسلت الصين في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ فريقين خبراء معنيين بإزالة الألغام إلى إريتريا لتدريب العاملين وتوجيههم ميدانيا. وقد انضمت الصين هذا العام إلى مجموعة دعم الأعمال المتصلة بالألغام. ونحن مستعدون للتعاون في المستقبل مع جميع البلدان والمنظمات الدولية المهتمة بغية توفير المزيد من المساعدة للبلدان المتضررة من الألغام.

إن إصلاح اللجنة الأولى يشكل هذا العام موضوعا رئيسيا. وأود أن أعرض بعض الآراء التمهيدية بشأن هذه المسألة. فمع تطور الأوضاع الدولية، يتعين على اللجنة الأولى أن تواكب الزمن، وثمة مجال لتحسين كفاءتها ومنهجية عملها. لذا، قد تكون هناك حاجة إلى إجراء بعض الإصلاح وإعادة التكييف. بيد أن طبيعة اللجنة الأولى، بوصفها أكثر المحافل الدولية تمثيلا في ميداني الأمن ونزع السلاح، لا ينبغي أن تتعرض لأي تغيير، كما لا ينبغي غمط أي دولة من الدول الأعضاء حقها في الإعراب عن آرائها أو في تقديم مشاريع قرارات بشأن أي مسائل تتصل بالأمن الدولي ونزع السلاح. وفي ظل الأوضاع المستجدة، يبدو من المصلحة المشتركة للبلدان كافة، بل ومن مسؤوليتها المشتركة، المحافظة على طبيعة اللجنة الأولى وتعزيز دورها. وإننا مستعدون لمناقشة هذه المسألة وسد أغوارها مع البلدان الأخرى في جو صريح ومنفتح.

لقد أعلنت الحكومة الصينية مؤخرا عن إجراء تخفيض إضافي على أفرادها العسكريين يبلغ مائتي ألف عسكري بحلول عام ٢٠٠٥، بعد أن أجرت تخفيضا بلغ خمسمائة ألف فرد خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠. وهذا يبرهن مرة أخرى على رغبة الحكومة والشعب الصينيين في السلام. وإننا مستعدون، بالتعاون مع المجتمع

وتولي الصين دائما أهمية كبرى للمسائل الإنسانية. ففي حزيران/يونيه من هذا العام، صدق المؤتمر الشعبي الوطني الصيني على تعديل المادة الأولى من الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وسيكون الاجتماع المرتقب عقده في تشرين الثاني/نوفمبر لفريق الخبراء الحكوميين التابع لهذه المعاهدة، اجتماعا مهما. ونحن مستعدون للعمل عن كثب مع جميع الأطراف من أجل إبرام صك بشأن مسألة مخلفات متفجرات الحرب. ونأمل أيضا أن يتم التوصل في الاجتماع نفسه إلى وضع ولاية ملائمة بشأن الألغام البرية المضادة للمركبات تكون مقبولة من جميع الأطراف وتراعي الشواغل الإنسانية وتفاوت ظروف الدول.

وتؤيد الصين الجهود الدولية المبذولة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعكف منذ مدة على تنفيذ برنامج العمل بكل صدق، كما وضعنا تدابير قانونية وإدارية صارمة بشأن إنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد منحت الصين مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار هذا العام لإدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دعما لجهودها المتصلة بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نؤيد التقرير الذي اعتمده فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، كما نحبذ الشروع في مفاوضات بشأن هذه المسألة خلال السنة المقبلة في جنيف أو في أي مكان ملائم آخر.

وترى الصين أن بروتوكول الأسلحة النارية سيؤدي دورا هاما في مكافحة صنع هذه الأسلحة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. والصين، بوصفها دولة موقعة على هذا البروتوكول، ترغب في رؤيته وقد دخل حيز النفاذ في وقت مبكر.

وفي السنوات الأخيرة، شاركت الصين مشاركة فعالة في الجهود الدولية للمساعدة على إزالة الألغام،

علاوة على ذلك، فإن الإبقاء على مفهوم الردع النووي الذي ليست له شرعية قانونية، وهو بعيد كل البعد عن التشجيع على تحقيق غايات نزع السلاح، لم يعمل للأسف إلا على تشجيع بلدان معينة على حيازة الأسلحة النووية. وهذا الإرث الذي خلفته الحرب الباردة، والذي يتعين على المجتمع الدولي أن يتخلص منه إلى الأبد، يشكل عائقا يحول دون التقدم في عملية نزع السلاح.

والواقع هو أن القول بأن الردع النووي ما زال مهما في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في السياق الجديد الذي نشأ في نهاية الحرب الباردة، أو بأنه يشكل أفضل سبيل إلى حرمان أي خصم من استعمال أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها، لا يعدو كونه اتخاذ ذريعة من أجل الحفاظ على الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وإرجاء إزالتها بالكامل إلى ما لا نهاية. أليس التخلص من الأسلحة النووية، في نهاية المطاف، السبيل الوحيد إلى هدم المنطق الذي تقوم على أساسه تلك النظرية البائدة التي عفا عليها الزمن، بما يساعد في النهاية على نبذ هذه الأسلحة؟

ومفهوم الردع، بمعزل عن فكرة فرض قواعد والتزامات غير عادلة تكون الدول النووية الوحيدة التي لا تلتزم بها، إنما يؤدي إلى التشكيك في كل ما تم إحرازه والاتفاق عليه جماعيا في مسائل نزع السلاح بل وتعرضه للخطر. كذلك، فإن نشوء مفاهيم جديدة تستند إلى منطق أحادي تمييزي وتفكير انتقائي قد يؤدي بشكل خطير إلى زعزعة النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تنطبق التزاماتها على الجميع وتتصل بكلا البعدين العمودي والأفقي للانتشار ونزع السلاح النووي.

جميع هذه المفاهيم وغيرها من المبادرات الأخيرة تعرض للخطر مبدأ الأمن غير المنقوص، وتهدد بهدم بناء الأمن الجماعي والعالمي وتسريع سباق التسلح. ولا يجوز أن

الدولي، لبذل جهود حثيثة لدفع العملية الدولية لتزع السلاح إلى الأمام والترويج للسلام والرخاء العالميين.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعرب لكم، سيدي، عن أحر تهاني الوفد الجزائري بانتخابكم عن جدارة رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل. وإننا نهنئ سائر أعضاء المكتب. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأقدم تهاني الخالصة للسفير آبي بمناسبة تعيينه رئيسا لإدارة شؤون نزع السلاح، مشيدا في الوقت نفسه بما أبداه سلفه السيد جاياتنا دانابالا من تفان إزاء قضية نزع السلاح.

إن عملية نزع السلاح اليوم تسفر عن بعض علامات الإنهاك المقلقة. فمستقبلها أصبح مكتنفا بالشكوك وتبدو صورتها كالحكة. فالتغيرات الكبرى التي حدثت على الساحة الدولية على مدى العقد المنصرم كان ينبغي أن تدفع إلى التقليل من أهمية المزايا الاستراتيجية والسياسية للأسلحة النووية بوصفها ضمانا للأمن القومي. لكن الواقع أن الشعور السائد اليوم يوحي بأن الأسلحة النووية باقية حتى إشعار آخر. بل إن هذه الأسلحة لم تحظ في يوم من الأيام بمثل هذا التقدير والتبجيل، ولم يؤكد أبدا بوضوح مثلما يؤكد اليوم أنها تقيّم على أساس هوية من يملكها لا على أساس قدراتها التدميرية.

فلنجعل من الواضح تماما أن الأسلحة النووية سيئة، أيا كان مالکها. من هنا، فإن من محافة المنطق تماما اعتبارها حميدة حين تحوزها بلدان معينة وخبيثة عندما تحوزها بلدان أخرى. إن الأسلحة النووية - إذا أردنا استخدام المصطلحات الرائجة حديثا - هي شر مطلق. من هنا وجب إزالتها بالكامل لمصلحة البشرية جمعاء لأن من غير المقبول أن يبقى العالم مقسوما إلى الأبد بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان غير الحائزة لهذه الأسلحة.

وإن احترام مبدأ اللارجعة سوف يساعد على إعطائها مزيداً من الأهمية.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان انضمام الجميع إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنفاذها. بيد أن من شأن هذه المعاهدة أن تنطوي على فائدة أكبر إذا ما تجاوز نطاقها مجرد حظر التجارب في الحيز المادي وشمل أيضاً تجارب المحاكاة.

كذلك، فإن من شأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أن يسهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين. وإننا نأمل في أن تبذل الجهود من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء أخرى من العالم، ولا سيما الشرق الأوسط. وإن عدم إحراز أي تقدم في إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط لمسألة تثير لدينا قلقاً بالغاً. ولم يتحقق هذا الهدف لأن إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رفضت إزالة أسلحتها النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى كما رفضت إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الأسلحة النووية، التي تعد العشوائية سمة أساسية من سماتها، يجب أن تُحظر إلى الأبد. وقد انطوى قرار الجمعية العامة ١ (د - ١)، الذي اتخذته الجمعية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، على هذه الفكرة، فضلاً عن التزام رسمي بإزالة الأسلحة النووية. وجعلت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لزع السلاح هذه المسألة ذات أولوية، وشكّل المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خريطة طريق ترسم بوضوح الاتجاه نحو نزع السلاح النووي. ولا تزال

يكون الأمن غير المنقوص حكراً على البعض أو امتيازاً له على حساب الآخرين ممن أبدوا فعلاً موافقتهم على التخلي عن الخيار النووي واحترام التزامهم بموجب المعاهدات ذات الصلة.

يجب أن يعاد إلى أهداف نزع السلاح النووي مركزها، الأمر الذي لا محالة يعني أن علينا أن ننفذ الالتزامات التي سبق التعهد بها في هذا الميدان، وانضمام الجميع دون استثناء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحترامهم بجميع التزاماتهم بدقة، ولا سيما المادة الثالثة، وتنفيذها بالكامل بغية التمهيد لإبرام معاهدة جديدة للقضاء بالكامل على هذه الأسلحة التدميرية، وفق نظام فعال للرقابة الدولية.

وعلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضاً التزامات، بدءاً من الالتزام بعدم حيازة الأسلحة النووية، وهو التزام لا يجدر بها أن تملص منه في أي ظرف من الظروف. ويبدو أن الإطار المتعدد الأطراف يشكل أنسب طريقة للتعامل مع هذه المسألة التي تحظى بأولوية عليا، ألا وهي نزع السلاح النووي. وتشكل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لزع السلاح وعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالأخطار النووية وتحديد مؤتمر نزع السلاح أنجع المحافل الممكنة للنهوض بزع السلاح وللنظر في مشكلة نزع السلاح النووي ذات الأبعاد العالمية وتسويتها بجهود متعددة الأطراف. ولا يجوز أن ندع هذه المحافل تظل في حالة جمود دائم أو أن ندع الالتزام الذي دخلنا فيه طوعاً في عام ٢٠٠٠ بتخليص البشرية من هذه الأسلحة، يظل مجرد أمنية طيبة.

بيد أن المبادرات الأحادية والثنائية، مهما كانت ضرورية أو مفيدة، ينبغي ألا تحل محل الجهود المتعددة الأطراف، بل ينبغي الاستفادة منها في تعزيز هذه الجهود.

والنظام الجديد للعلاقات الدولية الذي يجري إنشاؤه حاليا ينبغي ألا يدع مجالاً للأسلحة وأن يضيف مزيداً من التماسك على مفهوم التكافل. وينبغي من الآن فصاعداً النظر إلى الرفاه الجماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أنهما كفالتان للسلام والأمن. وهذا النظام يدعونا إلى أن نواجه الأخطار الجديدة التي تهدد السلم الدولي بالجهود المتعددة الأطراف. فالإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والأوبئة لا غيرها تمثل التحديات التي يتعين علينا مواجهتها بأي ثمن.

إن الجزائر على قناعة راسخة من أن الأمن العالمي يجب أن يستند إلى التعاون. فإيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات، واحترام أهداف ومبادئ الميثاق، وتسوية الصراعات بالسبل السلمية، واتخاذ تدابير محددة وفعالة لترع السلاح إنما تشكل جميعاً مبادئ أساسية ظلت دائماً أساس السياسات والمبادرات الدبلوماسية التي ينتهجها بلدنا.

تلك هي الروح التي انطلقت منها الجزائر في النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي انضمامها إلى مختلف المعاهدات المتعددة الأطراف لترع السلاح في الميادين النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية. وقد قدمنا مؤخراً مزيداً من الأدلة على التزامنا الراسخ بنزع السلاح، وذلك بإيداعنا في ١٨ تموز/يوليه صك تصديقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقررنا أيضاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تدمير جزء من مخزون ألغامنا المضادة للأفراد، فأوفينا بجزء من التزامنا بموجب اتفاقية أوتواوا.

علاوة على ذلك، تعمل الجزائر بدون كلل على تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة المغاربية، وهي تواصل العمل بنفس القدر من التصميم على تقديم الدعم الكامل لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي بغية التوصل إلى حل عادل ونهائي للصراع في الصحراء الغربية، وهو صراع قوامه

الاستنتاجات التي خرجت بها تلك الاجتماعات الهامة صالحة ويجب تنفيذها على وجه الاستعجال.

إن قيام عالم أكثر أمناً يتطلب أيضاً ضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وانضمام جميع البلدان إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية على نحو يكفل إزالة الأسلحة البيولوجية والكيميائية لا يزال يشكل هدفاً رئيسياً.

علاوة على ذلك، من شأن نزع السلاح أن ينطوي على قدر أكبر من المنطق ومن القوة إذا تم التعهد بعدم استنباط أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية تكون هي الأخرى فتاكة ومدمرة. ومن شأنه أيضاً أن يعزز بالاتفاق على تدعيم برنامج العمل للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظواهر عنيفة من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة واللصوصية.

ولا يزال نزع السلاح العام والكامل يشكل السبيل الوحيد إلى إعطاء مغزى حقيقي لمبدأ الأمن غير المنقوص وهيئة مجال غير منقسم من الملكية المشتركة والأمن، مجال شامل وغير تمييزي. وبالتالي فإنه البديل الوحيد الذي يمكن أن يخلص البشرية من خطر الفناء، ويضمن السلام العالمي ويحرر الموارد الهائلة المخصصة حالياً للتسلح لأغراض التنمية. وتبين الاتجاهات الحالية وتحليل التغيرات العميقة في المجتمع الدولي أن الأخطار والتحديات التي يواجهها العالم اليوم تبدو في معظمها نتائج للركود الاقتصادي وليس لأي نوع من أنواع الترتيب السياسي.

إن الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن الدولي يمكن أن ينظر إليها على أنها صدى لأوجه التوتر والانعكاسات الناجمة عن المسار الطائش للعلاقات الدولية فور انتهاء الحرب الباردة وهو مسار ما زلنا نتلمس معالمه بصعوبة.

الدولي. وإن خطرهما وإزالتها في نهاية المطاف لن يفضيا إلى سيادة السلم والأمن الدوليين فحسب، بل وإلى انتصار البشرية وحضارتها على الفقر والخوف من المستقبل.

السيدة إنوغوتشي (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أوجه أحر تهاني إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة. وإني واثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ومهارتكم ستعودان بفائدة حمة على مداولاتنا في هذه اللجنة. وبوسعكم الاطمئنان إلى دعم وفدي الكامل لقيادتكم وتعاونه معكم. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام نوبوياسو آبي على البيان الذي أدلى به أمس.

إن اليابان ترى أن صون نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزه يشكلان أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الجهود الدبلوماسية من أجل كفالة استقرار البيئة الدولية. ونحن نواجه اليوم بعضاً من أخطر المشاكل التي من شأنها أن تزيد في تدهور البيئة الأمنية الدولية، من قبيل استحداث أسلحة الدمار الشامل وما يحوم حول ذلك من شكوك، وتعاضم خطر الإرهاب الدولي. لذا، يتحتم أكثر من أي وقت مضى المضي في تعزيز الجهود الدولية من أجل نزع السلاح وكفالة عدم الانتشار، بغية النهوض بالسلم والأمن العالميين.

فمنذ وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بوجه خاص، ازداد إدراك حجم الدمار الذي من شأن الإرهاب أن يخلفه. والإرهاب وسيلة شنيعة تستخدم في إعاقة شتى الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وتثبيت الاستقرار. ويتجلى ذلك خصوصاً في الحادث المأساوي الذي ذهب ضحيته سرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وموظفون آخرون في الأمم المتحدة نتيجة تفجير مقر المنظمة في بغداد. وبغية ضمان السلم والأمن العالميين في مواجهة

حق شعب الصحراء الغربية في اختيار مصيره بنفسه عن طريق استفتاء حر ومنصف بشأن تقرير المصير.

وفي أفريقيا، دأبنا على العمل من أجل تسوية الصراعات وتعزيز الأمن والتعاون بين البلدان الأفريقية. وقد شاركنا بفعالية في إقامة الاتحاد الأفريقي وفي إطلاق المبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي مكّنت هذه القارة من تسلم زمام أمورها بيدها، وتسهيل تكاملها، وتحسين ضمان تنميتها وفرص وصولها إلى الاقتصاد العالمي.

وتؤمن الجزائر أيضاً بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا ينفصل عن الأمن الأوروبي، وأن الغرض الأساسي من الحيز الأوروبي المتوسطي يكمن في ضمان السلم والأمن للجميع وبناء صرح من التعاون والرخاء يستظله جميع سكان المنطقة. ونعيد تأكيد التزامنا بعملية بناء حيز أوروبي متوسطي واقتناعنا بأن العمل المتضافر المشترك يشكل السبيل الوحيد إلى تحقيق هذا الهدف.

بيد أن الجزء الشرقي من منطقة البحر الأبيض المتوسط يعاني من تدهور خطير في الحالة في فلسطين المحتلة، وهي مسألة تبعث على القلق البالغ. فإصرار إسرائيل على سياسة الاحتلال والعدوان يهدد بالخطر أي زخم تحققه مساعي السلام، ويحبط أي محاولات لتسوية الصراع. والجزائر مستمرة في التزامها بمتابعة عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي ترى أن من الضروري التعجيل باستئناف عملية السلام من جديد من أجل إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، على أساس إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشدد على أن تطور عملية نزع السلاح تستلزم منا عدم إرساء تفكيرنا على أسس وتصورات مرجعية مذهبية عفا عليها الزمن. فالأسلحة النووية شر مطلق، وهي تشكل أخطر تهديد يواجه الأمن

ونظرا لتنامي الوعي بخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، يصبح التعاون الدولي في سبيل التصدي لهذه التهديدات أمرا ضروريا. وتهيب اليابان بالدول كافة اتخاذ ما يلزم من تدابير في هذا الصدد. وتشارك اليابان منذ فترة بنشاط في التفاوض على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بغية تأمين حماية أوثق للمواد النووية المستخدمة في أسلحة الدمار الشامل من السرقة أو النهب أو أي عمل آخر غير قانوني. وعقدت اليابان أيضا الشهر الفائت في طوكيو حلقة دراسية عن آثار الأعمال الإرهابية الكيميائية والبيولوجية وإدارة الأزمات الناجمة عنها، وذلك لصالح بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بغية تعزيز قدرة هذه البلدان على مجابهة الإرهاب.

وترى اليابان أن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار تنسجم والجهود التي يبذلها بلدنا من أجل قطع الطريق على انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. فقد سیرت اليابان في منتصف أيلول/سبتمبر دوريات لسفن خفر السواحل في إطار مناورة الحظر البحري بالقرب من الساحل الشمالي الشرقي لأستراليا. وتأمل اليابان أن يحظى بيان مبادئ الحظر المنبثق عن المبادرة الآمنة لمكافحة الانتشار الذي تم اعتماده في اجتماع باريس بدعم واسع من جميع البلدان التي تشاطر نفس الشواغل والأهداف المتصلة بعدم الانتشار. وتناشد اليابان هذه البلدان، ولا سيما بلدان آسيا، الاشتراك في مبادرة أمن عدم الانتشار، والتعاون مع هذه المبادرة، بغية العمل بصورة فعالة على منع انتشار الأسلحة النووية بهدف تعزيز التنسيق والتعاون داخل المجتمع الدولي.

واليابان، انطلاقا من كونها البلد الوحيد الذي عانى في تاريخه من الدمار النووي، تلتزم التزاما صارما بما يعرف بالمبادئ اللانووية الثلاثة، وهي سياسة عدم امتلاك الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بإدخالها إلى أراضيها. وقد شددت الحكومات المتعاقبة، ومنها حكومة رئيس

هذه الأخطار، يجب المضي في مكافحة الإرهاب وتعزيز مختلف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، يساور اليابان قلق شديد إزاء إعلان كوريا الشمالية نيتها الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فمن منظور السلم والأمن في منطقة شمال شرق آسيا والنظام الدولي لعدم الانتشار، لا يجوز أبدا التساهل إزاء قيام كوريا الشمالية بتطوير أي أسلحة نووية أو حيازة هذه الأسلحة أو امتلاكها أو نقلها. واليابان تحت كوريا الشمالية مرة أخرى على المبادرة فورا إلى تفكيك جميع برامجها النووية بالكامل بصورة قابلة للتحقق لا رجعة فيها. وينبغي أن تسوى هذه المسألة سلميا عن طريق الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك عملية المحادثات السادسة. وتناشد اليابان كوريا الشمالية أن تتخذ موقفا مسؤولا، استنادا إلى إعلان بيونغ يانغ الذي وقّعه رئيس وزراء اليابان جونيتشيرو كوزومو والرئيس كيم جونج إيل، وأكد فيه الطرفان أهمما رغبة في تحقيق هذه التسوية سيمثلان لجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة بإيجاد تسوية شاملة للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وتناشد اليابان إيران أن تأخذ مأخذ الجدد القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في اجتماعه المعقود في ١٢ أيلول/سبتمبر، وأن تمتثل بالكامل لجميع التدابير المنصوص عليها في هذا القرار، ومن بينها التعاون الكامل مع الوكالة من أجل تسوية النقاط الإشكالية بحلول نهاية هذا الشهر، وإبرام البروتوكول الإضافي مع الوكالة على الفور ودون شرط، وتنفيذه بحذافيره، وإزالة شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسألة النووية. وسوف تواصل اليابان توجيه النداءات إلى إيران بهذا الغرض.

وتولي اليابان أهمية كبيرة لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومما يدعو إلى الأسف أن مؤتمر نزع السلاح فشل في بدء المفاوضات بشأن إبرام المعاهدة، بالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وقدمت اليابان ورقة عمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس، بهدف تيسير البداية المبكرة للمفاوضات.

وعقدت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الربيع الماضي الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في المعاهدة لعام ٢٠٠٥، وهي الدورة التي جرت فيها مناقشات متوازنة ونشطة وقُدِّم فيها عدد متزايد من التقارير الوطنية، مما ساعد على تعزيز التفاهم المشترك والشفافية بين الدول الأطراف. وبغية المحافظة على نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيز هذا النظام، من الضروري إحراز نتائج ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. ولتحقيق تلك الغاية، أشدد على الحاجة إلى تنفيذ الاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، في جوانب عدم الانتشار النووي وفي نزع السلاح النووي على حد سواء.

ومن المهم أيضا تعزيز الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار وضمان الامتثال لها. وبالتالي فإن اليابان ترحب بانضمام جمهورية كوبا وتيمور - ليشتي إلى معاهدة عدم الانتشار. وتناشد اليابان جميع الدول غير الأعضاء المتبقية الانضمام إلى المعاهدة دون تأخير بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ومن المهم تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية و، بشكل خاص، تشجيع إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة بوصفه وسيلة فعالة لوقف عدم

الوزراء جونيتشيرو كويزومي، مرارا على هذه المبادئ، واليابان تواصل التمسك بهذا الموقف. وبغية التمكن في أقرب وقت ممكن من إقامة عالم مسالم وآمن حال من الأسلحة النووية، من الأهمية بمكان إحراز تقدم مطرد في تنفيذ تدابير محددة في مجال نزع السلاح النووي. وترحب اليابان بدخول معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المبرمة بين روسيا والولايات المتحدة في حيز النفاذ في حزيران/يونيه. ونأمل أن يجري تنفيذ المعاهدة بصورة مطردة وأن يشكل ذلك خطوة هامة نحو بذل المزيد من جهود نزع السلاح النووي.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل إحدى الدعائم الأساسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واليابان ملتزمة بتشجيع دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وقد أسفر المؤتمر الثالث المعني بتيسير دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، والذي عقد الشهر الماضي في فيينا، عن نتائج ذات مغزى. وقد بعثت وزيرة خارجية اليابان السيدة يوريكو كاواغوتشي إلى جانب رئيس المؤتمر ووزير خارجية النمسا، قبل افتتاح المؤتمر، برسالة وزارية مشتركة إلى البلدان التي يتوقف نفاذ المعاهدة على تصديقها، تشجعها فيها على التصديق على المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة.

وبذلت اليابان جهودا أخرى لتشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، من قبيل تقديم المساعدة التقنية في تكنولوجيا التحقق إلى البلدان النامية وبدء نظام العمليات الوطني للمعاهدة في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ولا بد أن يتصدى المجتمع الدولي لانتشار القذائف التسيارية، الذي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. ولا بد أن تتخذ الدول إجراء لتقييد أنشطة القذائف وخفضها ومنع انتشارها. وقد طرحت مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي. وتشكل المدونة خطوة هامة إلى الأمام، بوصفها القاعدة الدولية الأولى لتعزيز عدم انتشار القذائف التسيارية وللدعوة إلى أقصى ضبط النفس في استحداثها وتجربتها ونشرها. وتؤيد اليابان إضفاء الطابع العالمي على مدونة لاهاي للسلوك كما تدعو البلدان غير المشاركة في المدونة إلى الانضمام إلى المدونة.

إن خطورة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتجلى بوضوح تام في كون هذه الأسلحة تسبب في ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ من الخسائر البشرية كل عام. وقد عملت اليابان رئيسا لأول الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه هذا العام. وكان هذا أول اجتماع للأمم المتحدة للنظر في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١. وقد اعتمد تقرير الاجتماع (A/CONF.192/BMS/2003/1)، الذي أرفق به موجز الرئيسة، بتوافق الآراء، مما أدى إلى تحقيق اختتام ناجح للمؤتمر. وبوصفنا رئيسا للمؤتمر، أود أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن امتناني المخلص لجميع الوفود على الروح التي أبدتها في التعاون في جعل تعددية الأطراف قادرة على العمل.

وقد أدى الاجتماع إلى حفز العديد من المبادرات الإقليمية كما قدم صورة واضحة لعمق ومدى التزام المجتمع الدولي بأسره بالعمل معا في إطار متعدد الأطراف بغية

الامتنال. وقدمت اليابان إسهامات عديدة عن طريق توفير الخبرة والمساعدة المالية للحلقات الدراسية بشأن إضفاء الطابع العالمي، التي لم تعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب، وإنما أيضا في أمريكا اللاتينية ووسط آسيا وأفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي عقدت اليابان مؤتمرا دوليا في طوكيو بغرض تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومرة أخرى في هذا العام سيقدم وفدي إلى الجمعية العامة مشروع قرار معنون: "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وتتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتأييد من الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء.

ومن المهم تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتشغيل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستستمر اليابان في تأييد جهود المنظمة. وقد اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي في نيسان/أبريل هذا العام للمؤتمر الاستعراضي الأول، الذي أحرز بعض النتائج الإيجابية: إذ جرى اعتماد إعلان سياسي بتوافق الآراء كما أكد من جديد الالتزام بالقضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها من خلال نظام دولي للتحقق.

وترحب اليابان بحقيقة أنه في المؤتمر الاستعراضي الخامس المستأنف للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، جرى الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج العمل لفترة السنوات الثلاث قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦. وكان اجتماع الخبراء الذي عقد في آب/أغسطس الماضي، وفقا لبرنامج العمل المتفق عليه، اجتماع "بداية" مثمرا وناجحا. وأسهمت اليابان في ذلك الاجتماع بعرض يتعلق بالأمن البيولوجي وبتقديم أوراق عمل. وتأمل اليابان أن توفر نتائج الاجتماع الأساس لمزيد من المناقشة المركزة في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئاسة المشتركة للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام. وأغتنم هذه الفرصة كي أدعو جميع الدول التي ليست أطرافاً بعد في الاتفاقية إلى الانضمام إليها.

وفي سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية، تجري حالياً المفاوضات بشأن المخلفات المتفجرة للحروب، فضلاً عن مناقشات بشأن تقييد استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، بهدف صياغة ولاية للتفاوض. واليابان مستعدة للمشاركة في القيام بعمل جوهري للمؤتمر المقبل للدول الأطراف الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبغية تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار، من الضروري الحصول على تفهم وتأييد الشباب والمجتمع المدني بأسره. ونزع السلاح المتوازن بشكل جيد والتثقيف بشأن منع الانتشار أمران هامين في هذا الصدد. وقد أخذت اليابان زمام المبادرة في تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار في سياق معاهدة عدم الانتشار، كما أنها عرضت ورقة عمل عن التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار بالنيابة عن البلدان الأخرى المقدمة للورقة؛ وهي بولندا وبيرو والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وهنغاريا.

كما أن اليابان استقبلت ٤٥٠ مشاركاً في برنامج زمالات الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية. ويشمل البرنامج زيارات إلى هيروشيما وناغازاكي. ويمكن البرنامج الدبلوماسيين الشباب من الحصول على تفهم أعمق لمختلف مسائل نزع السلاح، كما أن العديد من أعضاء الزمالة نشيطون في هذا المجال بوصفهم سفراء ودبلوماسيين. وستستمر اليابان في دعم هذا البرنامج الجدي.

وتقدر اليابان الأنشطة التي تضطلع بها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح. وكان من

مكافحة مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأظهر نجاح الاجتماع بجلاء أن منهج تعددية الأطراف أمر هام وأنه يمكننا أن نجعله قادراً على العمل. ووردت إشارة أيضاً إلى الاجتماع الأول لفترة السنتين في موجز رئيس مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في إفيان، قبيل الاجتماع. ويحدو اليابان الأمل في أن تبذل جميع الدول جهوداً لتعزيز التزامها ببرنامج العمل وأن تبني على نتائج الاجتماع باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمهيداً لعقد الاجتماع الثاني لفترة السنتين في عام ٢٠٠٥.

وترى اليابان أن من الضروري تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالأسلحة الصغيرة. فقد بدأت اليابان، على سبيل المثال، مشروعات لجمع الأسلحة في كمبوديا. وتعرف إحدى ركائز هذه المشروعات بـ "الأسلحة مقابل التنمية"، وهي عملية تسليم طوعي للأسلحة تجلب فوائد للمجتمع مثل بناء المدارس والجسور والطرق وآبار المياه.

وما فتئ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي أنشئ بمبادرة مشتركة من الاتحاد الأوروبي واليابان، يضطلع بدور كبير في تعزيز الشفافية في مجال التسلح. وصادف العام الماضي الذكرى العاشرة لإنشاء السجل. وفي جهد لتعزيز الطابع العالمي للسجل، ما فتئت اليابان تنظم بمشاركة كندا وألمانيا وهولندا والأمم المتحدة، حلقات عمل في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا.

وستستمر اليابان في بذل جهودها لتعزيز الطابع العالمي لاتفاقية أوتاوا من وجهة نظر إنسانية. وأكملت اليابان تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد، كما تقتضى الاتفاقية، في شباط/فبراير هذا العام. واختتم الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في بانكوك الشهر الماضي، بشكل ناجح، كما أن اليابان تولت

والتسريح فحسب، بل عن طريق التشجيع على إعادة الإعمار والمصالحة أيضاً. ومن المهم بصفة خاصة النظر في كيفية إدماج مفهوم المصالحة في عملية إعادة الإعمار ونزع السلاح في فترة ما بعد انتهاء الصراع، وكيفية تصميم برامج نزع السلاح بهدف تعزيز المصالحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هناك ثمانية متكلمين آخرون في قائمتنا لهذا الصباح. أناشد الوفود أن تتكرم بقصر بياناتها على ١٠ دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة للمتكلمين نيابة عن عدة وفود أو مجموعات إقليمية.

السيد كيم سام - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقدم لكم بالتهنئة يا سيدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأثق بأن قيادتكم القديرة ستكون رصيداً كبيراً في توجيه مناقشة هذا العام بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

وكما هو الحال دائماً، تتيح لنا اللجنة الأولى منتدى فريداً لتقييم ما تم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على مدى العام الماضي. ومن الأمور الحاسمة هذا العام أكثر من أي وقت مضى أن نغتني هذه الفرصة لمعالجة الأخطار الملحة الناشئة في أجوائنا الأمنية السريعة التغير. ولكي نجعل أعمال اللجنة الأولى أكثر فعالية وصلة بالواقع، يجب ألا نجفل من المهام الشاقة الماثلة أمامنا. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تأييده لمبادراتكم يا سيدي الرئيس بإجراء مشاورات حول أساليب عمل اللجنة الأولى تعزيزاً لكفاءتها في العمل.

إن النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، المستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يواجه حالياً تحديات غير مسبقة لمصداقيته وسلامته. وفي هذه الظروف الحرجة، يجب أن يجدد المجتمع الدولي التزامه بعدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق إعداد استراتيجية شاملة

المشجع أن تعلم بأن مناقشات مجدية قد جرت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح في أوساكا في آب/أغسطس هذا العام. وستستمر اليابان في دعم جهود هذه المراكز الإقليمية.

أود الآن أن أتطرق إلى الحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح. ومن المؤسف حقاً أن المؤتمر، وهو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، ما برح عاجزاً عن الدخول في مفاوضات منذ وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. ولا بد من إيجاد حل لهذا الجمود على وجه السرعة. وقد تولت اليابان رئاسة المؤتمر خلال الجزء الأخير من دورة هذا العام. وفي أثناء تلك الفترة خاطبت المؤتمر وزيرة خارجية اليابان، السيدة يوريكو كاواغوتشي، متناولة سياسة اليابان والجهود التي تبذلها في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، ودعت إلى الاتفاق قريباً على برنامج للعمل والبدء في الأعمال الموضوعية دون إبطاء. وترجو اليابان أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، من خلال الجهود المستمرة التي تُبذل في جنيف وفي عواصم الدول الأعضاء بالمؤتمر، الشروع في إجراء مفاوضات في أوائل العام المقبل. وسأواصل خلال فترة ما بين الدورتين، بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، عقد مشاورات مع الدول الأعضاء في المؤتمر، بالتنسيق مع كُتُب مع الرئيس المقبل، فيما يتعلق بطرق حل الجمود الراهن تمشياً مع الولاية الواردة في التقرير السنوي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود التشديد على أهمية التصدي لمسألة نزع السلاح مقترنة بعملية المصالحة في المجتمعات الخارجة من صراعات عميقة الجذور. ومن هذا المنطلق، أوجه اهتمام اللجنة إلى أهمية تنسيق الجهود المتعلقة بنزع السلاح وإعادة الإعمار والمصالحة، وتعزيز هذه الجهود. ومن المهم للمجتمع الدولي في حالات ما بعد الصراع أن يتعاون من أجل الحيلولة بشكل منظم دون عودة الصراعات إلى النشوب، وليس ذلك من خلال نزع السلاح

أنشطتها. ولن تعمل هذه المستويات الأرفع بمثابة رادع لعدم الامتثال فحسب، وإنما أيضاً كوسيلة لتعزيز الثقة بين الدول.

علاوة على ذلك، يعد الإنفاذ الفعال والصارم لضوابط التصدير عنصراً رئيسياً في الهياكل الأساسية لعدم الانتشار. ويجب على جميع الدول أن تطبق ضوابط فعالة للتصدير على المواد والمعدات والتكنولوجيات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، وأن تنفذ تدابير ملائمة للسلامة والأمان بشأنها. وتؤدي نظم مراقبة الصادرات، من قبيل مجموعة موردي المواد النووية، دوراً لا غنى عنه في إقامة حواجز كبيرة تعين على منع الأصناف الخطيرة من الوقوع في أيدي لا ينبغي أن تقع فيها، بما فيها أيدي المنظمات الإرهابية. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، استضافت حكومة جمهورية كوريا الاجتماع العام لمجموعة موردي المواد النووية في سول في أيار/مايو ٢٠٠٣. كذلك ستستضيف الحكومة الكورية الاجتماع العام لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في عام ٢٠٠٤.

إن شبح الانتشار النووي يطارد شبه الجزيرة الكورية من جديد. وليس برنامج الأسلحة النووية الخاص بكوريا الشمالية أشد التحديات لسلام وأمن شبه الجزيرة الكورية إلحاحاً فحسب، بل يشكل تهديداً خطيراً لسلام واستقرار منطقة شمال شرق آسيا ويتجاوزها. وجمهورية كوريا ملتزمة بقوة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وبالتالي فإنه لا يمكن التسامح مع برنامج الأسلحة النووية لدى كوريا الشمالية تحت أي ظرف من الظروف. يضاف إلى ذلك أنه لا بديل عن تفكيك كوريا الشمالية برنامج أسلحتها النووية بشكل كامل غير قابل للإلغاء ويمكن التحقق منه. وليس لكوريا الشمالية ما تكسبه وستفقد كل شيء بالسعي وراء طموحاتها النووية. بل على العكس من ذلك، بمجرد أن تتخلى كوريا الشمالية عن برنامجها النووي فإن حكومتها لن تدخر وسعاً في مساعدتها على اجتياز

للتصدي على نحو أفضل لمشاكل عدم الامتثال. وينبغي تصميم هذه الاستراتيجية بغرض التغلب على أية فجوات وأوجه قصور كامنة في نظام عدم الانتشار النووي القائم.

وفي هذا الصدد، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز نظام ضماناتها. ويؤدي نظام ضمانات الوكالة دوراً محورياً في تعزيز الثقة بامتثال الدول الأطراف لمعاهدة عدم الانتشار. ولذلك يجب تزويده بالقدرة والولاية اللازمتين للتعامل بفعالية أكبر مع الجهات المداومة على الانتشار. ونحن نرى أن اكتساب البروتوكول الإضافي صبغة العالمية شرط لا غنى عنه لتحقيق هذه الغاية. وسوف تصدق حكومة جمهورية كوريا من جانبها قريباً على هذا البروتوكول.

وقد برهنت الأحداث الأخيرة على أن النهج القانونية، التي تستند إلى نموذج واحد يطبق على الجميع، لا تكفي وحدها للتصدي لحالات الانتشار المعقدة المتزايدة. وإذا لم يتسن ردع هذه الاتجاهات الناشئة وهذه الأنماط الجديدة بالتدابير التقليدية، فلا بد لنا من إعداد استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة هذه التحديات. وفي هذا الصدد، تعرب جمهورية كوريا عن تأييدها للبيانات وخطط العمل المشتركة الصادرة مؤخراً عن مؤتمرات قمة مجموعة الثمانية، والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر قمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي تبرز ضرورة القيام برد أنشط على الحالات التي يشتبه فيها في انتشار أسلحة الدمار الشامل وعدم الامتثال المتعلق بها.

وفي ظل هذه الخلفية، نرى أن تتحمل البلدان الحائزة لقدرات ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل والموردة للمواد والمعدات ذات الصلة المسؤولية الأكبر التي تقع على عاتق الجهات الحائزة. ويجب أن تبدي تلك البلدان التي تملك قدرات ذات صلة مستوى أرفع من الصراحة والشفافية في

ينسب إلى الجمود طويل الأمد الذي يعانيه مؤتمر نزع السلاح. ولن تشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة عملية صوب نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل ستشكل أيضاً وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب النووي بالحد من خطر وقوع المواد النووية السائبة في أيدي لا ينبغي أن تقع فيها. وهكذا يجدونا أمل صادق في أن يكسر مؤتمر نزع السلاح جموده ويبدأ دون مزيد من الإبطاء مفاوضاته بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتؤيد جمهورية كوريا جعل إحراز تقدم مستمر ومطرّد صوب نزع السلاح النووي جزءاً لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب في هذا الصدد ببدء نفاذ معاهدة موسكو ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المعقودة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في حزيران/يونيه الماضي. ونثني على هذا الاتفاق بين أكبر قوتين نوويتين لكونه خطوة كبيرة سوف تعين على تحقيق تخفيضات كمية من خلال اتباع نهج تدريجي. وفي السياق العالمي، نرى أن الإطار الاستراتيجي الجديد سيكون له تأثير إيجابي بعيد المدى على الأوضاع الأمنية الدولية. ونرجو أن نراه يوفر الزخم اللازم لإبرام اتفاقات أخرى بها مزيد من تدابير منع الشفافية والمساءلة بين الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

ويسر جمهورية كوريا أن تلاحظ التقدم الذي تم إحرازه في مجالات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية. وقد وفر المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية منتدى مفيداً لمناقشة مسائل هامة، من قبيل وضع خطة عمل للتنفيذ الوطني، ودور اتفاقية الأسلحة الكيميائية في المناخ الأمني الراهن، وتحقيق عالمية الانضمام للاتفاقية. وبوصفنا عضواً عاملاً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نرجو أن توفر خطة عمل

المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها والانضمام إلى الاتجاه السائد في المجتمع الدولي.

وستواصل جمهورية كوريا العمل في تعاون وثيق مع البلدان التي لها أيضاً مصلحة حيوية في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، لكي تتوصل إلى حل دبلوماسي سلمي لمسألة الأسلحة النووية لدى كوريا الشمالية. وتوفر محادثات الأطراف الستة التي بدأت في بيجين في آب/أغسطس الماضي خير فرصة للتوصل إلى حل دبلوماسي لهذه المشكلة. ونحث كوريا الشمالية على اغتنام هذه الفرصة للتسوية السلمية.

ولا يمكن تحقيق هدي في عدم انتشار ونزع الأسلحة النووية بدون تعزيز الصكوك المتعددة الأطراف التي تكمل نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مجموعه. وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبرى على الإسراع ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبصفة جمهورية كوريا من المؤيدين بقوة لإنشاء معيار دولي لمكافحة إجراء التجارب النووية، فإنها شاركت في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في فيينا الشهر الماضي. وإلى حين بدء نفاذها، يجب الاستمرار في جميع القرارات الطوعية القائمة لوقف إجراء التجارب النووية. وتواصل جمهورية كوريا دعمها أعمال الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما في الجهود التي تبذلها لإنشاء نظام التحقق الخاص بالمعاهدة.

ومن المهام الأخرى التي نراها عاجلة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية. ومن دواعي الأسف أن قدراً كبيراً من التأخير في التفاوض بشأن هذه المعاهدة

فحسب، بل يشكل في كثير من الحالات مصدراً رئيسياً لتمويل عملياتها. وقد أتاح اجتماع الدول الأول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للدول الأعضاء فرصة هامة لتبادل ما لديها من تجارب والاطلاع على أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ونقدر المقترحات المفيدة الكثيرة التي قدمت لتعزيز الجهود العالمية في هذا المجال.

ويود وفدي بصفة خاصة أن يضم صوته إلى المنادين بإحكام المراقبة على نظم الدفاع الجوي المحمول لأنها أصبحت السلاح القوي المفضل لدى كثير من المنظمات الإرهابية. ونثني على الأعمال التي قام بها هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي اتفق على توسيع نطاق السجل ليشمل نظم الدفاع الجوي المحمول بوصفها فئة فرعية جديدة. وينبغي أن تكون هذه التطورات مرشداً لنا في جهودنا للتوفيق بين آلياتنا القائمة وبين الأخطار التي تتهدد أجواء الأمن المتغيرة.

وختاماً، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على أعمال دورة اللجنة الأولى لهذا العام. وأؤكد لكم يا سيدي الرئيس دعمنا وتعاوننا الكاملين في المساعدة سواء على تحديد الطرق والوسائل للتغلب على الأخطار الأمنية الناشئة أو على تبسيط أعمال اللجنة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة):

يسعدني في البداية وباسم وفد الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في تعزيز مداولاتنا الرامية إلى تقريب تصوراتنا فيما يتصل بمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي، متمنياً لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر سلفكم للدورة السابقة، وأيضاً وكيل

السنوات الخمس الواردة في نص الرئيس خارطة طريق مفيدة للمنظمة وهي تضطلع بمهامها الرهيبة في العام المقبل.

وقد أتاح اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة لإجراء مناقشة مفيدة بشأن موضوعين يتسمان بجودة التوقيت والأهمية، وهما اتخاذ التدابير الوطنية اللازمة لتطبيق قرارات الحظر المبينة في الاتفاقية، بما في ذلك إصدار تشريعات جنائية، وإنشاء آليات وطنية للحفاظ على أمن الكائنات المجهرية والتكسينات المسببة للأمراض ومراقبتها. وبالنظر إلى أن هذا الاجتماع كان الأول منذ اتفاق الدول الأطراف على عملية جديدة لتعزيز الاتفاقية، نرى أنه وفر زخماً في الاتجاه الصحيح. ونرجو أن نرى اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر وقد تمخض عن عدد من التوصيات المحددة في هذا المجال.

ونظراً لاستمرار انتشار القذائف التسيارية، ترحب جمهورية كوريا بنجاح الاجتماع العادي الثاني للدول المشتركة في مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. ونرجو أن تحقق مدونة لاهاي لقواعد السلوك، بوصفها أحد التدابير الهامة لبناء الثقة في مجال منع انتشار القذائف التسيارية، الالتزام العالمي في المستقبل القريب.

وقد أحرز على مدى العام الماضي تقدم كبير في مجال الأسلحة التقليدية. ونشير على وجه الخصوص إلى الجهود المبذولة لتعزيز نظام اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وتحسين فعالية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتواصل جمهورية كوريا تقديم دعمها الكامل لهذه الجهود.

ونشدد على الصلة المهلكة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الإرهاب. فلا يمد هذا الاتجار غير المشروع الجماعات الإرهابية بأسلحة الغدر

هذه الأسلحة الخطيرة إلى يد عناصر إجرامية أو جماعات متطرفة وغير مسؤولة، تعتمد ممارسة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وغيرها من العوامل المهددة والمخلة بمسألة التوازن الأمني الإقليمي والدولي ومقومات قيام عالمنا المعاصر.

إن التنامي الملحوظ المنقطع النظير لحجم النفقات التي تخصصها أغلبية الدول سنويا لتطوير قدراتها العسكرية الشاملة، مقارنة بحجم الميزانيات التي تم إنفاقها في هذا المجال خلال سنوات مرحلة الحرب الباردة، يعكس حالة التشاؤم والتوتر وانعدام الأمن والتصعيد التي تسود علاقات الدول في العديد من المناطق، وخصوصا إذا قارنا هذا التنامي بالمعدلات المنخفضة لمستويات المساعدات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية المخصصة لمعالجة مشاكل الفقر وانتشار الأمراض وتدهور البيئة واحتواء نتائج الكوارث البشرية وغيرها في العالم النامي. وعليه فإننا ندعو إلى ضرورة إيجاد استراتيجية عالمية للتعاون الأمني ملزمة لجميع الدول وتركز في مطلقاتها على مبادئ القانون الدولي وميثاق وقرارات واتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف التي لا تفرق بين الدول والشعوب، وتكفل في نفس الوقت تعزيز نظام عدم الانتشار، وإزالة أسلحة الدمار الشامل، ووقف التهديدات والأجواء التصعيدية الناجمة عنها. ونؤكد في هذا السياق على ضرورة ما يلي.

أولا، حث الدول النووية على الدخول في مفاوضات جادة تنعزز فيها إرادتها السياسية اللازمة من أجل القضاء النهائي على ترساناتها النووية والاستراتيجية، في إطار زمني محدد، وذلك تقيدا بالتزاماتها القانونية والأخلاقية الكاملة والمنصوص عليها في جملة معاهدات وبروتوكولات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وإدارته، على الجهود الطبية التي بذلوها وما زالوا يبذلونها من أجل تطوير آليات التعاون الدولي في مجالي نزع السلاح واستتباب الأمن والسلام الدوليين.

تتعقد أعمال اللجنة الأولى في ظل بعض التطورات الإقليمية والدولية التي يشهدها المجتمع الدولي في مجال التسابق على التسلح بأنواعه. فبالرغم من الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة على مدار سنوات للتصدي لهذه المسألة الهامة والحساسة، باعتبارها تشكل أهم العوامل المشجعة لنشوء المواجهات العسكرية والحروب المهلكة للشعوب وإرث حضارتها المتنوعة، إلا أننا للأسف الشديد، نجد العديد من الدول الكبرى ما زالت تمضي نحو تطوير أنواع مفاعلاتها وترساناتها العسكرية الصاروخية والكيميائية والبيولوجية والنووية، الاستراتيجية الشاملة منها أو التكتيكية، فضلا عن لجوء العديد من الدول الأخرى غير الحائزة لهذه الترسانات، ولا سيما في المناطق التي تشوبها التوترات والصراعات كجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية والخليج العربي وغيرها، إلى التسابق في الخفاء والعلن لإجراء التجارب عليها أو إنتاجها وامتلاكها للأغراض غير السلمية، وذلك في إطار مفهومها الذاتي لمسألة الردع الأمني، متجاهلة جملة الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف التي تحظرها وتدعو إلى إلزالتها.

كما أن التحديات التي تواجه مسألة الأمن والسلام الدوليين لم تعد تقتصر فقط على تسابق الدول على التسلح بأنواعه، وإنما شملت أيضا أشكالا أخرى من التحديات والمخاطر الجديدة كالتهريب المنظم والمنهجي للسلاح بأنواعه، ومحاولات الامتلاك غير المشروع وغير المسؤول لبعض أنواع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية الخطيرة، الأمر الذي عزز من احتمالات تسرب ووصول

الشرعية الدولية المحرمة لكل هذه الأعمال والسياسات الانفرادية والعدوانية المهددة لمنطقتنا وللأمن والسلم الدوليين.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي انضمت إلى معاهدات عدم الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية، انطلاقاً من قناعتها التامة بأهمية تعزيز عالمية المعاهدات من أجل بناء عالم خال من كل أشكال التهديد، تعتبر مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل حجر الزاوية لقاعدة بناء التوازنات في العلاقات الاستراتيجية الإقليمية والدولية. ولذا فإننا نطالب مجدداً المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الكبرى الفاعلة في هذا المجال، بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على إزالة كافة ترساناتها النووية، والانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة إليها بعد، وإخضاع كامل منشآتها النووية العسكرية والمدنية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقرارات الأخرى الصادرة عن المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ كما ندعو في هذا الإطار أيضاً إلى وقف كافة المساعدات العلمية والتكنولوجية والمالية المستغلة في تطوير هذه المنشآت النووية الإسرائيلية المهددة لجهود عملية السلام في الشرق الأوسط.

ختاماً، إننا إذ نتطلع إلى تنشيط الجهود العالمية المبذولة لخدمة أهداف الدبلوماسية الوقائية ونشر ثقافة السلام، وتطوير آليات الحوار وفض المنازعات وتدابير بناء الثقة، القائمة على مبادئ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ونبذ الاحتلال الأجنبي، وحل المنازعات بالطرق السلمية، نأمل أن تساهم مداولاتنا في إطار هذه اللجنة الهامة في تحقيق تقدم ملحوظ في جوانب

ثانياً، مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تسعى إلى امتلاك هذا النوع من الأسلحة إلى إعادة النظر والتراجع عن سياساتها تلك، والعمل على الاحتكام لمعايير الاتزان وضبط النفس واللجوء إلى الطرق السلمية والتفاوضية لحل خلافاتها الإقليمية.

ثالثاً، تعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية غير مشروطة وفاعلة تكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من جهة، وأيضاً الحق الطبيعي لهذه الدول في الحصول على التكنولوجيات الحديثة المستخدمة للأغراض السلمية والإنمائية.

رابعاً، العمل على إنشاء لجان وآليات دولية متخصصة منبثقة عن مؤتمر نزع السلاح تعنى بمتابعة جهود القضاء التدريجي على أسلحة الدمار الشامل بأنواعها وفي مقدمتها السلاح النووي، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وإنشاء هيئة دولية معنية بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، خدمة لمصلحة السلم والأمن الدوليين.

إننا إذ نشيد بنجاح العديد من الجهود الإقليمية ودون الإقليمية التي أدت إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في عدد من مناطق العالم، نقف حائرين أمام فشل الجهود الرامية إلى إقامة منطقة مماثلة في الشرق الأوسط، نظراً لاستمرار تعنت الحكومة الإسرائيلية وإصرارها على إبقاء مفاعلاتها النووية العسكرية خارج نطاق نظام الرقابة الدولية، من أجل ضمان تفوقها العسكري وبقاء احتلالها واستغلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية، ضاربة بعرض الحائط مبادئ القانون الدولي وقرارات

ونرحب بالختام الناجح للاجتماع الأول للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد هنا في نيويورك في تموز/يوليه الماضي. ونحن نتطلع إلى الاجتماع المقبل في سنة ٢٠٠٥ والمؤتمر الاستعراضي في سنة ٢٠٠٦.

إن الإرهاب من أحس آفات عصرنا. فقد قتل عشرات الآلاف من المدنيين أو بُترت أطرافهم بسبب أعمال الإرهاب العشوائية في جميع أرجاء العالم. وهذا أضاف بعدا جديدا وملحا للحاجة إلى وجود نظام محكم لترع السلاح وتحديد الأسلحة. إذا استطاع الإرهابيون الحصول على أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية، فإن العالم سيكون على شفا كارثة مهلكة وخيفة. ولذا فإن مما له أهمية أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى زيادة الجهود المتعددة الأطراف لإقناع جميع الدول بالتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي مواصلة هذه الجهود حتى يكون هناك اتفاق عالمي على القضاء التام على هذه الأسلحة وحظرها. وستدعم أوغندا هذه الجهود دعما كاملا.

إن استمرار الجمود فيما يتعلق بعقد مؤتمر نزع السلاح مسألة تشكل مصدر بالغ لأوغندا. ونحن نحث الفريق العامل على المضي قدما في عمله حتى يمكن التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل المؤتمر. ونرى أن السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مسائل نزع السلاح، يقع في نطاق الجهد المتعدد الأطراف، ولاسيما من خلال الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام،

نزع السلاح بأنواعه، بما يساعد على تهيئة بيئة عالمية خالية من كل أشكال التهديد، وتكرس فيها كل الطاقات البشرية والموارد الاقتصادية والبيئية لصالح خطط التنمية في العالم.

السيد واغابا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): لقد اتاحت الفرصة للوفد الأوغندي من قبل ليهنثكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. ولا نزال نؤكد لكم تعاوننا ودعمننا الكاملين. ونهني أيضا السيد نوبوياسو آبي بتعيينه وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح، ونشكره على بيانه الافتتاحي الذي أدلى به أمس، والذي وفر لنا مبادئ توجيهية مفيدة لمداولاتنا.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها الأسلحة المفضلة في العديد من الصراعات في أفريقيا يشكل تهديدا حقيقيا ومائلا للأمن، ليس في قارتنا فحسب، بل في العالم بأكمله. والسهولة التي تشتري بها هذه الأسلحة، وتنقل وتوزع، قد ساعدت على تأجيج الصراعات فيما بين الدول ودخلها.

وفي منطقتنا نحن، منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، أحرزت تطورات إيجابية في الجهود التي يقودها الإقليم لحل الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجنوب السودان. ولدنا أمل ورغبة قويان في ألا يضيع عائد السلام الذي تستحقه المنطقة، من خلال الاستعمال غير القانوني للترسانة الضخمة من الأسلحة الصغيرة التي نشرت في هذه الصراعات، وخاصة من الأطراف غير الدول.

ولذلك نرحب أوغندا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/58/138)، الذي سترسه اللجنة خلال هذه الدورة. وأوغندا مستعدة لتأييد أي مقترحات إيجابية ترمي إلى إعداد صك دولي بشأن تعقب هذه الأسلحة والسيطرة عليها.

الدمار الشامل واستخدامها. وهناك قلق متزايد من احتمال حصول الجماعات المتطرفة أو الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل من الأنظمة غير المستقرة. وإننا جميعا نعلم تماما أنه لا يوجد علاج واحد ناجح لجميع العلل ولا سياسة على غرار "مقاس واحد يناسب الجميع" لمواجهة التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن في سعينا إلى تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على أسلحة الدمار الشامل، يتعين علينا استخدام الوسائل التي نرى أنها أكثر فعالية في كل حالة معينة. وهناك عدد من الأدوات تحت تصرف المجتمع الدولي. وكلها ضرورية، ولكن ليست واحدة منها كافية بمحد ذاتها.

لقد ظل انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية مقيدا بصورة ناجحة بفضل الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة و نزع السلاح. وهذه المعاهدات المتعددة الأطراف والأنظمة التي تنشئها تساعد على كبح متابعة برامج أسلحة الدمار الشامل وتسهم في زيادة ما يتصل بذلك من تكاليف سياسية للمتسببين في الانتشار. ولكن هذه المعاهدات لم تصبح عالمية بعد. وتظهر التجربة القريية العهد أنها لوحدها لا يمكن أن تمنع المصممين على الانتشار من عدم الامتثال للتراماتم الدولية. فما الذي يجب أن يتغير من أجل الاستجابة بصورة أكثر فعالية لهذه التحديات المندرة بالسوء؟

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم و الأمن الدوليين، ولذا يتعين عليه أن يوافق على توسيع تعريفه للحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لتشمل أيضا الحالات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يتصرف في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لمعالجتها. ويتعين علينا تحديث النظام الذي وضعه ميثاق الأمم المتحدة من ناحية الدبلوماسية الوقائية والإنفاذ على السواء، ووضع نهج جديد متعدد

فإنه يسر أوغندا أن تلاحظ تزايد عدد البلدان التي تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها. وإننا نحث بقية الدول على الانضمام بدون أدنى تأخير. وفي هذا الصدد، ستشارك أوغندا في تقديم مشروع قرار بشأن تنفيذ الاتفاقية. ونعرب عن تأييدنا للملاحظات التي سيدي بها وفد مملكة تايلند بشأن هذا الموضوع.

أخيرا، يود الوفد الأوغندي أن يعرب عن تأييده لاقتراحكم، سيدي، الرامي إلى عقد دورة استثنائية لاستعراض أساليب عمل اللجنة الأولى، خصوصا، والجمعية العامة عموما. ونعتقد أن هذا الاستعراض يجري في وقت ملائم وأنه سيسهم في جعل عمل اللجنة أكثر فعالية وفائدة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي، بصفتي الوطنية و بصفتي نائبا لرئيس اللجنة بتقديم أخلص التهاني إليكم بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا الكامل في أداء مسؤولياتكم الهامة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب ترحيبا حارا بتعيين السيد نوبوياسو آبي وكيلا للأمين العام لشؤون نزع السلاح. ونحن نتطلع إلى التعاون معه هو وفريقه.

تعرب رومانيا عن تأييدها تأييدا تاما للبيان الذي أدلت به الرئاسة الإيطالية باسم الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

إن الأمن والاستقرار في الوقت الراهن يتعرضان على الصعيدين العالمي والإقليمي للمخاطر المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أوجد مزيدا من الشعور بالضرورة الملحة للجهود المشتركة المطلوبة من جميع الدول لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية.

واكتسب خطر الانتشار بعدا جديدا - احتمال سعي الجماعات عبر الوطنية إلى الحصول على امتلاك أسلحة

خطوة أساسية نحو تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح. ومن المهم فيما يتعلق بالدول التي لم توقع على اتفاقية الحظر الشامل أو تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نرحب بحقيقة أن العديد من الدول التي لم تستطع بعد أن توقع على المعاهدة أو تصدق عليها، تلتزم مع ذلك بوقف اختياري للتفجيرات النووية.

إن إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة عالمية غير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، يمثل مرحلة أساسية في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونعرب عن أسفنا على أنه لم يتسن بعد التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح للبدء في المفاوضات. ونعلن من جديد رأينا في أنه ينبغي لعمل الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ بدون تأخير على أساس ولايات واقعية وواسعة بما فيه الكفاية لبلورة الاتفاق.

وتشعر رومانيا بقلق بالغ إزاء تزايد انتشار القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. ونرحب باعتماد مدونة السلوك الدولية ضد القذائف التسيارية باعتبارها خطوة أساسية تجاه إدراج القذائف التسيارية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح المتعدد الأطراف، ونشجع البلدان الأخرى على الانضمام إلى مدونة السلوك الدولية.

إن احتمال استعمال المواد والمعدات الكيميائية في برنامج عدواني أو بواسطة الإرهابيين يشكل خطراً كبيراً إلى درجة لا تسمح بأي قدر من التهاون. وتعتقد رومانيا اعتقاداً قوياً أن إنشاء نظم وطنية سليمة لضبط الصادرات أحد الواجبات الأساسية لكل دولة عضو بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهو يوفر فوائد أمنية كبيرة لجميع الدول الأطراف بالحد من مخاطر صنع الأسلحة الكيميائية واستعمالها في أي مكان. والضوابط الوطنية الفعالة للتصدير،

الأطراف يرمي إلى نفي الشرعية عن امتلاك أو استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي لذلك النهج ألا يشمل هدف الامتثال العالمي للاتفاقيات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل وتنفيذها بصورة فعالة فحسب، بل أيضاً أنظمة قوية للتحقق وتملك سلطة التدخل؛ وتدابير موثوقة للإنفاذ من أجل التصدي لأي مساعٍ من أي بلد إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل على نحو غير مشروع. وهذا يقتضي وجود تشاريح وإجراءات وطنية أشد صرامة لضبط الصادرات ومتسقة مع المعايير الدولية. ويقتضي أيضاً نهجاً عالمياً فعالاً للحماية المادية للمواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية، وضوابط أفضل للعوامل الكيميائية والبيولوجية، وتدابير فعالة لحظر تحويل أو نقل أسلحة الدمار الشامل، ونظم إيصالها، وما يتصل بذلك من مواد، إلى الدول أو الأطراف من غير الدول التي تكون مصدر خشية فيما يتعلق بالانتشار.

إن الأهداف المحددة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية وللمضي نحو نزع السلاح النووي تتعرض الآن لضغوط كبيرة. ونحن نرى أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي والأساس الرئيسي للسعي إلى نزع السلاح النووي. ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل الدعامة الأساسية لنظام عدم انتشار النووي العالمي. وتعتبر رومانيا البروتوكولات الإضافية جزءاً لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتولي أهمية عالية لتنفيذها من جميع الدول المعنية. ولذا فإننا نحث جميع الدول على إبرام وتنفيذ بروتوكول إضافي في أقرب وقت ممكن.

وحظر القيام بأي تفجيرات لاختبار الأسلحة النووية، أو تفجيرات نووية أخرى، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من شأنهما أن يشكلتا

بدء العمل بشأن المسائل التي لم تجد حلا والجديدة نسبيا لزيادة فرص النجاح إلى أقصى حد من خلال اجتماع فترة السنتين والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦. واستضافت رومانيا في شباط/فبراير من هذه السنة، بالتعاون مع كندا وإيطاليا، حلقة دراسة إقليمية بشأن ضوابط تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووسمها وتعقبها، عرضت نتائجها على الاجتماع الأول لفترة السنتين.

ولا تزال رومانيا ملتزمة التزاما قويا بالترويج للقضاء على الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي، وستواصل الحملة من أجل التطبيق العالمي لاتفاقية أوتاوا، التي تضع حدودا زمنية صارمة لتدمير المخزونات وتطهير المناطق الملوثة. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تتيح درجة من المرونة، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق الأهداف في إطار المواعيد الزمنية النهائية. والامتنال للاتفاقية والأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام أنشطة تعزز بعضها بعضا.

ختاما، ستظل رومانيا ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع بقية الدول الأعضاء لتحقيق إصلاح شامل لمنظمتنا. وفي هذا الصدد، ينبغي تكييف الآليات المتعددة الأطراف في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار للاستجابة بشكل أكثر فعالية لاحتياجات المجتمع الدولي الحالية. ولذا فإننا نقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في الجهود الجارية لتحسين العملية التداولية في إطار اللجنة الأولى.

السيد موهاجي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية):

اسمحوا لي أولا أن أعرب لكم، سيدي، عن تهاني وفدي الحارة بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. إن تجربتكم وخبرتكم الخاصة في ميدان نزع السلاح ستساعدنا قطعاً على تحقيق نتائج جوهرية بشأن العديد من البنود المدرجة في جدول أعمالنا. ونتوجه بتهانئنا أيضاً إلى بقية أعضاء

التي تنسق فيما بين الدول على نحو طوعي، بالإضافة إلى تحسين الشفافية الناتج عن التنفيذ الكامل لتدابير التحقق بموجب الاتفاقية، مسائل من شأنها تعزيز الأمن الدولي وتحسين الثقة المتبادلة. ونحن نولي أهمية كبيرة لزيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولسلسلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة العامة، تحت القيادة المقتدرة للمدير العام، السفير روجيليو فيرتر.

وتمثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أداة رئيسية لمنع استخدام العوامل البيولوجية كأسلحة. وفرض حظر شامل على أسلحة الدمار الشامل هذه يصبح ذا أهمية خاصة في ظل إمكانية استخدامها لأغراض إرهابية. وقد أكدت أنفاً على أهمية وجود تشريع وطني فعال لضبط التصدير ومؤسسات فعالة للإنفاذ. ونحن نرى من الضروري الآن أن تتحمل الدول المصدرة مسؤوليتها وأن تتخذ التدابير الملزمة لضمان إخضاع تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة لضوابط صارمة. وينبغي لضوابط التصدير ضمان عدم إجراء عمليات النقل إلا للأغراض السلمية، كما تقتضي الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، بما يكفل أيضاً تيسير التعاون الدولي والتطور التكنولوجي. وتدعم رومانيا كل الجهود التي يضطلع بها اتفاق فاسينار، وجماعة موردي المواد النووية، ومجموعة أستراليا ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وفي حالة اتفاق فاسينار، لتعزيز الشفافية وزيادة المسؤولية في مجال نقل الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

أنتقل إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن الاجتماع الأول للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، قد ساعد كل الدول على النظر في

وتحضرنا على وجه الخصوص المبادرة الكندية التي أدت إلى إبرام معاهدة الألغام المضادة للأفراد. وجرت مبادرات أخرى في مجالات أخرى. ويجب تشجيعها بتعبئة الموارد اللازمة لنجاحها.

بالنسبة لوفد صغير مثل وفدي، الذي سيواجه صعوبات في المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار، نغتنم فرصة المناقشة العامة لعرب عن مواقفنا بشأن مختلف البنود من جدول أعمالنا.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتخفيضها والقضاء عليها، بالنسبة لمدغشقر، أهداف أساسية لترع السلاح العام والكامل. ويجب تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الآليات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية يجب دعمها واحترامها. ونأمل أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٦ من اعتماد آليات جديدة للمراقبة والرصد.

والالتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل أيضا تهديدا حقيقيا لاستقرار وأمن الدول الصغيرة. ويجب تحسين نظام الشفافية والتحقق القائم بغية الاستيثاق من المعلومات بشأن مصادر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجهات التي تقصدها على الصعيد الدولي.

عموما، إن وفدي، وهو عضو في المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، يؤيد المواقف التي ستعرب عنها هاتان المجموعتان خلال المناقشة العامة أو خلال أي مشاورات غير رسمية في المستقبل. ونأمل أن تمكننا هذه الدورة من إيجاد سبل ووسائل لإعادة تنشيط عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بناء على طلب رسمي من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإدلاء ببيان، أود الآن،

المكتب. ولتطمئنوا، سيدي الرئيس، على دعم وفدي لكم في إكمال مهمتكم.

في السياق العالمي الراهن المضطرب نسييا والباعث على القلق، تود مدغشقر أن تؤكد من جديد التزامها بالعملية المتعددة الأطراف بغية تحقيق نزع السلاح العام والكامل. إننا، بوصفنا بلدا ناميا يواجه مشكلات الفقر اليومية، ليس لدينا ملجأ آخر غير نظام الأمن الجماعي المحسّد في الميثاق لضمان سلامة وأمن شعبنا. ولذلك فإننا نصر، من جهة، على الدور الأساسي للأمم المتحدة في إرساء وصون السلم والأمن الدوليين، و، من الجهة الأخرى، على المسؤولية الجماعية المشتركة في إطار متعدد الأطراف لإدارة مشاكل العالم. وهذه مبادئ كررنا التأكيد عليها، كما فعلنا في إعلان الألفية الصادر منذ فترة وجيزة.

ومن سوء الطالع أن نهاية الحرب الباردة، التي بعثت العديد من الآمال، ولا سيما في مجال نزع السلاح، لم تبعث أي حياة جديدة في تعددية الأطراف. إننا نرى منظمتنا ضعيفة في وجه مشاكل الفقر الواسعة الانتشار، ومشلولة عندما تواجه بانتشار الصراعات الإقليمية. ومؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لصكوك عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، لا يزال في حالة جمود، غير قادر على المضي قدما بشأن المسائل الجوهرية والإجرائية. بل الأسوأ من ذلك، أن مجموعة القوانين الموضوعية بشأن جميع جوانب نزع السلاح، التي كانت نتاجا لسنين طويلة من الجهد، أصبحت ضعيفة، من جهة، بسبب رفض بعض الدول الامتثال للمعاهدات القائمة، و، من الجهة الأخرى، بسبب القرارات الانفرادية للبعض بالانسحاب من صك أو آخر.

وبينما تبدو الحالة العالمية مزعجة، أسفرت بعض المبادرات الموازية عن نتائج إيجابية ينبغي أن نفكر فيها.

الأسلحة الكيميائية، على الرغم من العديد من التحديات التي لا تزال كامنة على الطريق. وتلك التحديات في الحقيقة ليست صغيرة.

انعقد المؤتمر الاستعراضي الأول في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو. واجتمعت الوفود خلال فترة لا شك أن اللجنة تتذكر أنها اتسمت بصراع متواصل ومناقشة مشتدة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في تعددية الأطراف ومكانها في حماية وصون السلم والأمن من خلال نزع السلاح. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نحتفي بتوافق الآراء غير المشروط التي توج المؤتمر الاستعراضي الأول، لأن الدول الأطراف في الاتفاقية أعادت فيه تأكيدها القاطع على التزامها الثابت بتحقيق أهداف الاتفاقية ومقاصدها.

وصدر بيان سياسي، بتوافق الآراء، أوضح بإيجاز النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدول الأطراف المشاركة، بما في ذلك اعترافها بالوسائل التي تعزز بها الاتفاقية السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، أكد الإعلان الأسس الرئيسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المجسدة في أحكامها المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار الحقيقي وغير التمييزي، والتعاون والمساعدة الدوليين.

وبالإضافة إلى الإعلان السياسي، أصدر المؤتمر الاستعراضي أيضا وثيقة ثانية أكثر تفصيلا تضمنت ١٣٤ فقرة عن النتائج والأهداف، بما في ذلك قرار الدول الأعضاء القاضي بإعداد خطتين منفصلتين للعمل - إحداهما بشأن عالمية الاتفاقية والأخرى بشأن تنفيذها على الصعيد الوطني. وينبغي أن نعترف بهذا الإنجاز بوصفه نتيجة هامة للجهود المتعددة الأطراف في وقت تواجه فيه الجوانب الأخرى من نزع السلاح المتعدد الأطراف، لاسيما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، تحديات خطيرة وفي أوقات تتسم بالخلافات العلنية. وعلى النقيض من ذلك - وربما يكون من المؤسف،

موافقة اللجنة، أن أعطي الكلمة للسيد روجيليو فيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد فيرتر (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية)

(تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تهانتي الخالصة إليكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة التابعة للجمعية العامة، وهي التي ارتبطت تاريخيا ارتباطا وثيقا باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، إن بلدكم، بالطبع، عضو هام في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تؤدي مشاركته ودعمه المخلص، ولا سيما من خلال التبرعات الطوعية، دورا هاما في تعزيز قضية الاتفاقية. ولذلك أنا واثق بأنني لست وحدي الذي أشعر بالامتنان الشديد وإنما جميع الدول الأعضاء.

لقد اجتمعنا هنا اليوم، كما نفعل في كل سنة، لنقدم تقارير عن أحدث التطورات ذات الصلة على جبهة نزع الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، نجتمع هنا لنستمع لما تقوله أصوات المجتمع الدولي، الممثل في اللجنة الأولى، بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمن الدولي.

كانت رسالتي في السنة الماضية، وهي أول رسالة أدلي بها بصفتي مديرا عاما لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، رسالة أمل، ولكنها كانت أيضا تحمل بعض التحسب. وقد أعربت عن الأمل لأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانت عائدة، بعد فترة عصيبة، إلى العمل بصورة عادية. ولكن كان هناك تحسب، أيضا، لأننا كنا نواجه تحديات هامة لإنجاز مهمتنا الرئيسية ولأن مناسبة هامة في حياة منظمنا الفتية - المؤتمر الأول لاستعراض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - كان حلولها وشيكا في لاهاي.

وبوسعي أن أقول اليوم إن توقعاتنا قد أُرْضِيت، وإن المجتمع الدولي لديه شيء يمكن أن يفخر به على جبهة نزع

وتدمير الأسلحة الكيميائية عملية في غاية التعقيد وعالية التكلفة. وقد أنفقت بلايين الدولارات على هذه المهمة العويصة ولكن الضرورية، من قبل الدول الأطراف الحائزة، ومن الدول الأطراف غير الحائزة التي تقدم دعمها لجهود التدمير. وعلى الرغم من التأخيرات والمصاعب، فإن الدول الحائزة ملتزمة التزاما راسخا بتدمير مخزونها في الأطر الزمنية التي حددها الاتفاقية. ففي الولايات المتحدة، التي خصصت موارد مالية وفنية كبيرة لمهمة التدمير، يتوقع حدوث بعض التأخيرات، ولكن الولايات المتحدة أظهرت تصميمًا هائلًا على الاضطلاع بالمهمة من خلال تخصيص الموارد المالية والفنية، ونحن واثقون بأنها ستفي بالمواعيد النهائية المنصوص عليها في الاتفاقية.

لقد أكدت كل الدول الأطراف في الاتفاقية على أهمية وجود نظام تحقق موثوق للصناعة الكيميائية. ولن يكون هناك معنى لتدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة بدون خطة فعالة لمنع مسيئي الانتشار المحتملين من التحايل على إرادة المجتمع الدولي بصنع أسلحة جديدة. وقد أجرت أفرقة التفتيش التابعة للمنظمة حتى الآن ما يقارب من ٦٠٠ عملية تفتيش، حوالي الثلث منها في مرافق متصلة بالأسلحة الكيميائية وثلاثها في حوالي ٥٠٠ معمل صناعي في جميع أرجاء العالم تنتج وتعالج أو تستهلك مختلف المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية للمواد الكيميائية. ونحن لا نزال نعمل على نحو وثيق مع السلطات الوطنية في عدد من الدول الأعضاء ومع الروابط الصناعية حول العالم لضمان تطبيق نظام التحقق بطريقة منصفة وضمان عدم تعويق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأطراف. ولكن يتعين علينا المزيد من العمل في هذا المجال إذا أردنا لنظام التحقق أن يبقى رادعا موثوقا.

إن الصناعة الكيميائية حلقة هامة في سلسلة نزع الأسلحة الكيميائية، ولا يمكن تجاهلها. ونحن نحد تعاوننا

لأنه ينبغي ألا يكون هناك نقيض - على جبهة نزع الأسلحة الكيميائية يبدو أننا وجدنا أرضا مشتركة، وتوافق آراء قويا فزنا به من خلال العمل الشاق للتوفيق بين الآراء المختلفة، وهو توافق آراء ينبغي أن نتمسك به ونعززه.

بالطبع، لا أحد يقول إننا أنجزنا مهمتنا، ولكن ينبغي لنا أن نعترف أن هذا الدعم الواسع النطاق ضروري فعلا، إذ يمنحنا القوة والزمح لإنجاز المهام الشاقة التي تحددها الاتفاقية للدول الأعضاء وللأمانة التقنية كذلك. وأود أن أقدم صورة عامة موجزة لهذه المهام.

إن الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، التي توجد منها خمسة الآن، بما في ذلك ألبانيا، واصلت تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية. فحتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أكد تدمير حوالي ٨٠٠٠ طن من العوامل الكيميائية، بما في ذلك الصنف ١، والصنف ٢ والعوامل الثنائية العنصر، أو حوالي ١١,٢ في المائة من إجمالي المخزون المعلن من الدول الحائزة، فضلا عن حوالي مليونين من الذخائر، أي ما يقرب من ٢٥ في المائة من مخزون الأسلحة الكيميائية المعلن، بموجب نظام التحقق التابع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد أوفت الهند والولايات المتحدة الأمريكية ودولة طرف أخرى حتى الآن بالتزاماتها بتدمير ٢٠ في المائة من مخزونات أسلحتها الكيميائية المعلنة.

وبرنامج تدمير الأسلحة الكيميائية في الاتحاد الروسي، بعد أن واجه بعض التأخير في بداياته، يسير الآن وفقا لتمديدات المواعيد النهائية المقررة في الاتفاقية، على نحو ما اتفقت عليه الدول الأطراف. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي لم تكن الحالة واضحة، ولكن في نيسان/أبريل من هذه السنة بلغت روسيا معلما بارزا بإكمال تدمير ١ في المائة من مخزونها، ولا تزال حملتها مستمرة.

وحملنا رسالتنا إلى مؤتمر القمة الأفريقية في مابوتو، موزامبيق، في وقت سابق من هذه السنة، وكانت النتائج مشجعة، حيث نرى الدول الأفريقية تنضم إلى الاتفاقية وتبدأ في الاستفادة من برامج التعاون وزيادة الأمن الناتجة عن عضويتها في اتفاقية رئيسية لترع السلاح. ويسعدنا بشكل خاص أن نلاحظ الميل الإيجابي من هيئة الاتحاد الأفريقي إلى إدراج موضوع الأسلحة الكيميائية في جدول الأعمال العادي لتلك المنظمة.

وتدعو الحاجة إلى بذل جهود منسقة لتشجيع بقية الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية على الانضمام إليها. وفي بعض الحالات كانت اتصالاتنا مباشرة، ونحن مستعدون لأن نقدم إلى الدول المهتمة كل ما قد تحتاج إليه من الدعم والتوجيه للتوقيع على الاتفاقية. وفي بعض الحالات الأخرى - وقد ذكرت بعض المناطق آنفاً - نحن ندرك تماماً أن الاعتبارات الأمنية الأوسع ربما تكون السبب وراء الإحجام الحالي لبعض الدول عن الانضمام إلى الاتفاقية. غير أننا لن نياس. ونحن مقتنعون بأنه حتى في مناطق التوتر ستدرك الدول غير الأطراف أن خيار الأسلحة الكيميائية غير وارد وأن المجتمع الدولي لن يبيحه أبداً، حتى في ممارسة الدفاع عن النفس. ولا يمكن لأحد أن يتوقع وجود فهم متعاطف مع مسلك متأرجح تجاه الأسلحة الكيميائية، التي وصمها المجتمع الدولي، عن حق، لأن ضحاياها الرئيسيون هم المدنيون الأبرياء.

إن خطر حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل يقتضي اتخاذ إجراءات ملموسة من الدول والمجتمع الدولي. ونحن في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نضطلع بدورنا وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإذ ندرك أننا لسنا وكالة لمكافحة الإرهاب، فإننا مع ذلك نريد أن نسهم في مكافحة المجتمع الدولي لهذا التهديد الجديد البالغ الخطورة. ولا شك في أن

ممتازاً من الصناعة الكيميائية. وهذا أمر بالغ الأهمية لنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال التعاون الدولي وبرامج المساعدة الدولية تقدم إلى الدول الأعضاء بنجاح متزايد. ومن خلالها توفر الاتفاقية قيمة مضافة للالتزام الذي دخلت فيه الدول الأطراف. ونحن نتعاون مع البلدان النامية في بناء قدراتها لحماية أنفسها من الأسلحة الكيميائية. ومن خلال برنامج الانتساب ندرب المهندسين والخبراء الكيميائيين، حيث نتيح لهم فرصة العمل وفق أحدث التكنولوجيات والعمليات الصناعية ونيسر تبادل المعلومات والمواد الكيميائية والأجهزة للإنتاج والمعالجة الصناعية أو استخدام المواد الكيميائية لأغراض لا تحظرها الاتفاقية.

ومهما كان ذلك ناجحاً، ينبغي للاتفاقية، كي تكون ناجحة حقاً، أن تحاول اكتساب الطابع العالمي، وينبغي للدول الأطراف أن تنفذها تنفيذاً كاملاً.

وفيما يتعلق بالعالمية، فإن أعدادنا متزايدة. وقد ذكرت في السنة الماضية أن ١٤٧ دولة انضمت إلى الاتفاقية. واليوم هناك ١٥٦ دولة طرفاً، ونتوقع انضمام المزيد من الدول في المستقبل القريب.

وجهودنا، التي يجب أن تستمر، قد تضاعفت في جميع المناطق. ونلاحظ مع القلق بوجه خاص عدم انضمام أطراف فاعلة رئيسية في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية. ولا تزال جهودنا أيضاً مستمرة في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وإذا ما أخذنا مرة أخرى بياني في السنة الماضية كمرجع قياسي، سيلاحظ الأعضاء أننا أعلننا قبل ١٥ شهراً برنامج عمل لأفريقيا. ومنذ ذلك الحين عززنا صلاتنا بالاتحاد الأفريقي لمتابعة قرارات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى العمل في سبيل تنفيذ الاتفاقية في تلك القارة.

السلام تحت علم الأمم المتحدة الأزرق مداولاتنا ولترشد أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. وقبل أن أفعل ذلك، أذكرهم بأن اللجنة ستتبع الأجراء الذي بينته في الجلسة السابقة.

السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمارس حقه في الرد ليجيب على المزاعم التي أدلت بها مثلة اليابان، التي تطرقت إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية صباح اليوم.

إن سياسة اليابان العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسة خطيرة للغاية تهدف إلى حدوث صدام عسكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان. ومخاوف اليابان بشأن أمنها من صنعها هي نفسها، ويكمن الحل في التخلي عن سياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الحقيقة، إن سياسة اليابان الرامية إلى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تغدو الآن أكثر ظهوراً بمرور الأيام، وبالتالي، تسير العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان قليلاً إلى مرحلة الصدام. بل إن إعلان بيونغ يانغ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان أصبح مهدداً بسياسة اليابان الطائشة والعدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وضمن الأمن وتهيئة مناخ سلمي مهمة يتعين أن تقوم بها اليابان نفسها. وذلك أمر لا يمكن أن يحل بالإسراع بزيادة التسلح والاستعدادات لعدوان فيما وراء البحار بذريعة التهديد من شخص ما. وإذا كانت اليابان ترغب حقاً في الأمن والمناخ السلمي يجب عليها وقف التعاون مع

تنفيذ الاتفاقية أحد التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، شاركت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وستظل شريكا نشطا، في المشاورات التي تجرى برعاية لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

وبنفس الروح، نريد أن نزيد ونعزز التعاون بين المنظمة وإدارة شؤون نزع السلاح، تحت القيادة الجديدة للسفير نوبوياسو آبي، الذي أهنته قنبلة حارة بتعيينه حديثاً. ونحن نولي أكبر أهمية للتعاون مع الأمم المتحدة. وذلك أمر منطقي وفعال من حيث التكلفة، لأننا جانبان مختلفان من نفس أسرة المجتمع الدولي، متحدان وراء مفهوم ومبدأ نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن خلال الاجتماعات المشتركة، وباستكشاف الإمكانات لتبادل الخبراء، وبالتعاون مع مراكز الأمم المتحدة الإقليمية، سنوفر عدداً من الفرص لنمو هذه العلاقة.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تمضي قدماً في برامجها. ولا تزال أنشطتنا في مجال التحقق مستمرة بخطة سريعة، ولا تزال نضاعف المبادرات والإجراءات في ميادين التعاون والمساعدة الدوليين. واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة التقنية المنشأة لدعمها وجعلها عاملة تملآن حقيقة نابضة يتعين علينا دعمها، ونحن نتطلع إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة وهذه اللجنة، لمواصلة هذا الدعم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر مسألة ذكرتها قبل أسبوعين لمجلسنا التنفيذي المجتمع في لاهاي. قبل بضعة أسابيع، أودى هجوم وحشي وجبان على مقر الأمم المتحدة في بغداد بحياة العديدين، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام، المواطن البرازيلي المتميز، زميلنا، سيرجيو فييرا دي ميلو. ونحن في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نصادق نظراءنا من الأمم المتحدة، الذين نعمل معهم على نحو وثيق بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. فلتلهم ذكرى الذين لقوا حتفهم من أجل

وإني لعلّى يقين من أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتفق معنا على ضرورة حل جميع قضايانا بطريقة سلمية. ومن الحتمي أن نثبت أن بوسعنا حل المسائل في شمال شرقي آسيا بطريقة سلمية وأن بوسعنا أن نبين للمجتمع الدولي أنه يمكن أن تزهدهر الدبلوماسية والروح التعاونية. وبوسعنا أن ندلل على ذلك في شمال شرقي آسيا. وأناشد ممثل كوريا الشمالية الانضمام إلي في الالتزام بالسعي إلى حل جميع قضايانا بأفضل طريقة سلمية ومجدية من الناحية الموضوعية. إننا لا ندخل حربا كلامية انطلاقا من روح الأمم المتحدة ولذلك أكرر ندائي إلى ممثل كوريا الشمالية الموافقة على الالتزام الذي قطعه كالانا والذي يؤيده المجتمع الدولي لحل القضايا بالوسائل السلمية.

السيد هون غونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن تنفيذ إعلان بيونغيانغ يكمن بصورة رئيسية في قيام اليابان بالتكفير عن أعمالها الشائنة في الماضي وذلك بالنظر إلى الخلفية التاريخية لاعتماد الإعلان وروحه الأساسية. وهذا شرط مسبق لا مندوحة عنه من أجل تطبيع العلاقات الثنائية التي سيتوقف تماما تحسينها في المستقبل على حل هذه المسألة أو عدمه، وإن لم تتخذ اليابان موقفا مخلصا انطلاقا من روح الإعلان فسيتعذر أيضا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ الإعلان.

السيدة إنوغوتشي (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): لدينا تعليق قصير مفاده أن حكومة اليابان ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ إعلان بيونغيانغ برمته.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها الرامية إلى استعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحنقها، واختيار معالجة آثار الجرائم التي ارتكبتها في الماضي وتحسين العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ذلك هو السبيل إلى ضمان أمن اليابان.

السيدة إنوغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

إنني ذهلت نوعا ما للتعليق الذي أدلى به ممثل كوريا الشمالية. هناك العديد من المسائل التي أود أن تذكرها كوريا الشمالية. كانت المبادرة من رئيس وزراء بلدي، جونيشيرو كويزومي، الذي قام بزيارته الشجاعة إلى بيونغ يانغ قبل سنة ودخل في محادثات موضوعية هامة جدا مع السيد كيم جونج إيل. إن من المححف جدا من ممثل كوريا الشمالية - وأمل ألا يعني ما قاله - أن يوحى بأن اليابان تتبع سياسات عدوانية ضد كوريا الشمالية. إن كان ذلك صحيحا، لما زار رئيس وزراء بلدي كوريا الشمالية، ودخل في هذا الالتزام التعاوني.

إنني أؤمن بإيماننا قويا بأن اليابان ملتزمة بحل جميع المشاكل الثنائية ومسائل الانتشار النووي بطريقة دبلوماسية سلمية وبناءة وذات مغزى جوهري ومفيدة، وليس من موقف اليابان أن تتبع أي سياسات عدوانية ضد كوريا الشمالية. لقد أعلننا مرارا وتكرارا التزامنا بالشروع في جهود سلمية بناءة لحل المشاكل، وإني لا أقبل المزاعم القائلة إننا نتبع سياسات عدوانية ضد كوريا الشمالية. إن لدينا شواغل وقد أعربنا عن تلك الشواغل، وأعلننا عن التزامنا بمعالجتها، ولكن ليس من موقفنا أن نتبع سياسات عدوانية ضد كوريا الشمالية.

إننا نتعاون مع الولايات المتحدة بغية حل المسائل والشواغل المعلقة في المنطقة بطريقة سلمية وبناءة. وأعتقد أننا نخطى بالتزام جميع الأعضاء في محادثات الأطراف الستة وتأييد المجتمع الدولي بأسره في السعي من أجل حل جميع المسائل المعلقة في شمال شرقي آسيا بطريقة سلمية للغاية.